الفَصْلُ الثالِثُ

obeikandl.com

المَشْهَدُ الأوَّل

قوش.. راسبوتين القصر!

عندما تولّى الخلافة سليمان بن عبدالملك بعد موت أخيه الوليد، عَزَلَ يزيد بن أبي مسلم (مولي الحجَّاج بن يوسف الثقفي وكاتبه، وكان قد استخلفه على الخراج بالعراق) وبعث مكانه يزيد بن المُهلب بن أبي صفرة الأزدي. وأحضر له يزيد في جمع من مجالسيه، وكان رجلاً قصيراً دميماً قبيح الوجه، عظيم البطن، تحتقره العين. فلما نظر إليه سليمان قال: «أأنت يزيد بن أبي مسلم؟ قال: نعم، أصلح الله أمير المؤمنين. قال: لعن الله من أشركك في أمانته وحَكَّمك في دينه. قال: لا تفعل يا أمير المؤمنين، فإنك رأيتني والأمور مُدبرة عني، ولو رأيتني والأمور مُقبلة عليَّ، لاستعظمت ما استصغرت ولاستجللت ما احتقرت. فقال سليمان: قاتله الله، فما أسدَّ عقله وأعضب لسانه! وزاد بقوله: يا يزيد، أترى صاحبك الحجّاج يهوي بعد في نار جُهنم أم قد استقرَّ في قعرها؟ فقال يزيد: لا تقل ذلك يا أمير المؤمنين، فإنَّ الحجّاج عادى عدوَّكم ووالى وليَّكم وبذل مُهجته لكم، فهو يوم القيامة عن يمين عبدالملك وعن يسار الوليد، فاجعله حيث أحببت. وفي رواية أخرى: إنه يُحشرُ غداً بين أبيك وأخيك، فضعهُما حيث شئت. فقال سليمان: قاتله الله، فما أوفاه لصاحبه، إذا اصطنعت الرجال فلتصطنع مثل هذا. فقال رجلٌ من الجُلساء: يا أمير المؤمنين، اقتله ولا تستبقيه. فقال يزيد: من هذا؟ فقالوا له فلان بن فلان، فقال: والله لقد بلغني أن أمه ما كان شعرها يوازي أذنيها. فما تمالك سليمان أن ضحك وأمر بتخليته. ثمَّ كشف عنه سليمان فلم يجد عليه خيانة دينار ولا درهم. فهمَّ باستكتابه، فقال له عمر بن عبدالعزيز: أنشُدُك الله يا أمير المؤمنين ألا تُحيي ذكر الحجَّاج باستكتابك كاتبه. فقال: يا أبا حفص إني كشفت عنه فلم أجد عليه خيانة دينار ولا درهم. فقال عمر: أنا أوجدك من هو أعفُّ منه في الدينار والدرهم. قال سليمان: ومن هو؟ قال: إبليس، ما مسَّ ديناراً ولا درهماً بيده وقد أهلك هذا الخلق. فتركه سليمان»![٦٩]

ثمَّة حكمة صينيَّة بسيطة تقول: «**إن السرج الذهبي لا يصنع من الحمار حصاناً**» ولكن ما أكثر الغافلون حين تحصيهم، لاسيَّما، الذين يعشقون السلطة ومدَّ لهُم الشعب حبال الصبر مداً. أما إن شئت تطبيقاً عملياً لما نقول، فلن يُنبئُك مثل خبير بأصدق من قصة صعود وهبوط صلاح عبدالله محمد صالح الشهير بـ"قوش"،[٧٠]

---

٦٩ سير أعلام النبلاء - الحافظ الذهبي - ج ٤ - ص ٥٩٤.

٧٠ قيل أن اللقب يعود لأستاذ رياضيات هندي الجنسيَّة كان يدرِّس في جامعة الخرطوم، وكان المذكور معروفاً بهذه المادة.

وهي القصة التي زرعت الدهشة في رؤوس صانعيها من أهل النظام، قبل أن يتقبّلها ماضغوها من معارضيه، ولو كان على مضض. فالسحر لابدَّ وأن ينقلب على السّاحر، وهذه دالة أي نظام شمولي أو ديكتاتوري. فالفريق أول صلاح قوش، وتلك هي رُتبته التي جعلت جلوسه على سُدة رئاسة جهاز الأمن والمخابرات حلواً مستطاباً، وظنَّ توهُّماً أن السلطة ستجيء مقبلة نحوه تجرجر أذيالها. ويبدو أن ذلك شعور أطربه وأسكره وأغرّه كما أغرّ الوليد بن يزيد، بدليل أنه برغم تراكُم خبرته الأمنيَّة نسي أن يحمل معه أدوات الأمن والسلامة وهو في طريقه نحو قمّة الجبل. فراح يتمدّد في فضاءاتها بطراً، مثلما تتمدّد الأغصان المتسلقة فوق الجُدران. وزاد البعض من تيهه وصلفه وغروره، بالقول إنه بات ينافس متصارعين على سُدة الرئاسة، وهناك من رجّح كفته باعتباره ثاني اثنين يملكان سلاح القوّة القادرة على حسم صراع محتمل، ولم يجرمنهم شنان ماضٍ لئيم ظلّ يطارد، كما ظلّه، حتى لو كان هذا الماضي من شاكلة الجُرم التي تحرِّمه الأنظمة الديمقراطية ويحول بين المرء وطموحه في الرئاسة. لكن ما ضرّهم، سواء كانت تنبؤات أو تمنيات. فكلاهما ينزلقان في ظلّ نظام ديكتاتوري.. شرعيّته منقوصة كالصلاة من غير وضوء!

لأن الأمور بخواتيمها كما يُقالُ، ينبغي علينا أن نتأمّل في الأسباب التي أودت بإقالته، مستصحبين منها ما ظهر وما بطن. إذ لم تكن المقابلة التي تمّت في وقت متأخر من مساء يوم الثلاثاء ٢٠١١/٤/٢٦ ضمن أجندة قوش، الذي استدعاه المشير عُمَر البشير لمقابلته في قصر الضيافة. كان ذلك يمكن أن يكون شيئاً عادياً، فقد حدث مئات المرّات، لكنه أصبح غير عادي نظراً للمناخ السائد وقتئذٍ. ومن الطبيعي أن يكون الغموض أو الجهل بفحوى المقابلة محفزاً لمتلقيها في محاولة معرفة أسبابها. هذا بالطبع ما سيطر على ذهن قوش وهو في الطريق من منزله الذي لا يفصله عن القصر سوى دقائق معدودات. وبالنظر لعُدة معطيات ذات صلة بالموضوع آنذاك، يمكن للمرء أن يستنكه خمسة سيناريوهات عصفت برأسه آنئذ.

- **الأول:** كان لابدَّ أن يحتلَّ التوتر الذي طرأ وظهر مؤخراً للعلن بينه وبين دكتور نافع علي نافع مساعد رئيس الجمهورية ونائب رئيس المؤتمر الوطني لشئون التنظيم، بعد أن ظلَّ سراً لفترة من الزمن.
- **ثانياً:** ربما ظنَّ قوش أن للاستدعاء صلة بأمرٍ يخص شأن النظام كله وليس شخصه وحده، وأنه لا يحتمل الانتظر حتى صبيحة الغد.
- **ثالثاً:** ربما أن الأمر متصل بمسألة مشاركة بعض الأحزاب السياسية في حكومة موسَّعة، وبالأخص حزب الأمَّة الذي بدأ اتصالات بقيادته وصرَّح أنه اقترب من استجابتها للمشاركة.
- **رابعاً:** ربما ليكون ضمن وفد سيغادر فجأة إلى جهةٍ ما دونما سابق تخطيط بما اقتضته ظروف مستجدة.

- **خامساً:** ربما سأل نفسه: هل الإشاعة التي سَرَت في غضون اليومين الماضيين صحيحة؟! فلا شك أنه سمعها ليس بخبرته الأمنيَّة فحسب، وإنما لأنها تخصه وحده دون غيره، إذ تكهَّنت الإشاعة بأفول نجمه من القصر، ولكنها قصُرت عن تنبؤ الموقع الجديد الذي سيُسكَّن فيه، ولم تقُل تقاعُداً نهائياً، نسبة لأنه لم يُعرب عن العُصبة أنها تخلت عن أحد سَدَنَتِها من قبل!

كانت تلك هي مُجمَل السيناريوهات التي يمكن القول إنها سيطرت على ذهن قوش أثناء قيادته سيارته متجهاً صوب قصر الضيافة. ولم تُتِح قصر المسافة – كما ذكرنا – مجالاً أوسع لمزيد من التكهُّنات أو حتى البحث بصورة أعمق فيما ورد ذكره من محاور. وصل ودلف ليجد المُشير البشير في انتظار مَقدِمِه الميمون إلى حين... (الجدير بالذكر أن قرار الإقالة ضمَّ مجلس خماسي: الفريق عبدالرحيم محمد حسين، الفريق بكري حسن صالح، الفريق محمد عطا، الدكتور نافع على نافع، البروفيسور إبراهيم أحمد عمر والدكتور قطبي المهدي، لكن قطبي المهدي قال: «**إن مساعد الرئيس نافع علي نافع لم يحضُر الاجتماع الذي تقرَّر فيه إقالة الفريق قوش**»،[٧١] لكنه لم يقُل بأنه – أي نافع – لم يكن في حاجة للحضور بعد أن جهّز المذبح!

هوَّم المُشير الرئيس بالفريق يميناً وشمالاً في مسائل لا علاقة لها بأصل الموضوع، كعادة بعض السودانيين حينما يتعلق الموضوع بتبليغ أمرٍ جَلَل، إلى أن عرَّج على الموضوع الأساسي وألقى على مسامعه قرار إعفائه من منصبه كمستشار لرئيس الجمهوريّة... لم يكن قوش في حاجة لمن يُذكِّره بضرورة أن يُنصِت لذاك القرار بكل حواسه، ليس لأنه يجيد التصنُّت أصلاً، ولكن لأنه يعرف تماماً أن الخبر الذي سمعه، استُنفرت له الحواس الخمس. ومهما يكُن، فالراجح أنه لم يكن يخطُر على باله أنه سيسمع خبراً كهذا. ومن المؤكد أنه حاول التماسُك حين سماعه، إلا أنه نزل عليه كالصاعقة، ولم يُجْدِ معها أنه تمرَّس في صناعة قرارات مماثلة!

قرارٌ كهذا من المؤكَّد أن "العُصبة داخل العُصبة" عندما أصدرته تحوَّطت له تماماً، وقتلت السيناريوهات أو ردود الفعل المحتملة بحثاً، في محاولة منهم لصدِّ كل باب يمكن أن تأتي منه ريح لا تشتهيها سُفُنِهم. ولأن الخرطوم مدينة لا تعرف الأسرار، كان خاتمة تحوُّطاتهم إرسال الخبر لوسائل الإعلام لتبُثه منتصف الليل. أما قوش نفسه، فقد غادر القصر متجهاً صوب منزله في منطقة الخرطوم (٢) وسيمُر بمبني جهاز الأمن والمخابرات الكائن قبل منزله، وغالب الظن أنه ألقى عليه نظرة تشبه تماماً نظرة شُعراء الجاهلية حينما يقفون بأطلال ديار محبوباتهم. ولا شك أنه شعر بإحساس مرير حينما طاف بخلده إنه لن يدخله مطلقاً بعد الآن وهو الذي ظنَّ أنه سيكون فيه خالداً إلى يوم يُنفخ في صوره. وحتى يكتمل المشهد التراجيكوميدي، شهدت متواليات الأيام يومذاك تجريده من قوَّته، منصباً تلو الآخر حتى لم يبق لعورته شيء يسترها، سوى عضويته في المجلس الوطني.. بلا حول ولا قوة!

---

٧١ صحيفة الرطن السودانية بتاريخ ٢٠١١/٥/٤.

ليس هناك دخانٌ من غير نار، ولا يُعرفُ ما إذا كان قوش قد أدرك أن النار التي التهمت طموحاته كانت قد أنذرته بالاقتراب من داره من قبل، إذ لم تكن تلك الإقالة الأولى، فقد سبقتها واحدة كانت بمثابة الدخان الذي يسبق ألسنة اللهب حينما تحاصر ضحيّتها. فقد صدرَ بلا سابق تمهيد، قرارٌ جمهوري بإعفاء قوش من منصب رئيس جهاز الأمن والمخابرات في ٢٠٠٩/٨/١٤، وآخر بتعيين الفريق أوّل محمد عطا المولى مكانه، وقد كان نائبه في الأصل. وازداد الأمر تعقيداً في أذهان المراقبين عندما تمّ تعيينه مستشاراً لرئيس الجمهورية لشئون الأمن. ولم يكن الناس يعلمون سوى أصحاب الأنوف الطويلة، إن هذا أو ذاك، كانا بمثابة قمّة جبل الجليد. في قضية كانت تشتعل من وراء الأبواب الموصدة، وحاول أهل النظام كدأبهم الإيحاء بأن كل شيء هادئ على الضفة الأخرى من النهر!

على كل، جَنحَ كثيرٌ من المراقبين نحو تفسير ما حدث لقوش بتساؤلٍ محوره: هل هو ترفيعٌ أم تخفيض أم ترقيع؟ قلبليون كانوا يعلمون أن الإقالة سببها تمدُّد طموحاته في التصنُّت على هاتف الرئيس الخاص، ولم تشأ عُصبته على فصله لأن ذلك سيخلق تساؤلات هُم في غنىً عنها، لذلك اخترعوا أو اقترحوا له هذه الوظيفة حتى يكون قريباً من الرئيس بدلاً من التنصت على هاتفه من البُعد. ونسبة لأنه أدمن العيش في الأضواء الباهرة، فقد كان عصياً عليه قبول الأمر الواقع بالإذعان له. فحاول توظيف قُدراته الأمنيّة في تحويل الهزيمة الشخصيّة إلى نصر. بدأها أولا بتحوير المُسمّى الوظيفي الجديد، فراح يروّج لأجهزة الإعلام عمداً تسمية "مستشاريّة شئون الأمن" وهي كما تبدو للرآئي أعظم شأناً من "مستشار الرئيس لشئون الأمن". فهذه لن تكون سوى تسميته، إضافته لنحو ستة عشر كوكباً من العاطلين عن العمل يُحيطون بالرئيس كمستشارين وهُم لا يُستشارون. ثم زاد عليها بتجهيز مبنى منفصل بدأ في التضخُّم كما الجهاز الذي غادره للتو. ثم زاد عليها باستقطاب عدد من أساطين الأمن في مركبه، ثمّ زاد عليها بالبت في ملفات سياسية بدعوى الوفاق السياسي!

في هذا الخصوص، شَرَعَ على الفور بالتواصُل مع القوى السياسيَّة المعارضة تحت مظلة "الوفاق الوطني"، وكان أصلاً قد مهَّد لذلك بنزع رداء الأمن وارتداء عباءة السياسي بترشيح نفسه في الانتخابات التي جرت العام ٢٠٠٩، وبدأ الظهور للعلن. على الجانب الآخر، كانت عُصبته تنظر إليه شذراً، خصوصاً الذين ظلوا يُصوِّبون عيونهم على رأس الهرم طمعاً في الرئاسة، وكذلك الذين لا يسمحون بالاقتراب والتصوير لحصونهم المنيعة، والتي تمترسوا خلفها حماية لمكاسبهم الشخصية في السلطة، وأيضاً توجُّس آخرون لديهم مآرب أخر يهشون بها أهدافاً غير مرئيَّة للناظرين. في حين أن الأمر بالنسبة للمراقبين الذين لا ناقة لهم ولاجمل، لم يعد أن يكون سوى صراع كواليس من جنس ما شهدوه طيلة العقدين المنصرمين في السلطة، حتى باتوا يحفظون سيناريوهاته عن ظهر قلب!

تلك السيناريوهات كانت ذات الأسئلة التي نشرت أجنحتها في الهواء، بحثاً عن إجابة تهوي إليها: هل عني ذلك تكوين جهاز أمن آخر؟ وإن كان صحيحاً، ما الداعي لذلك؟ هل تمدَّدت طموحات قوش نحو هرم السلطة، كما الآخرين الذين يضعونها نُصب أعيُنهم في انتظار اللحظة المناسبة للانقضاض عليها؟ وإن صحَّ هذا أيضاً، هل اقترب أم ابتعد عن الهدف المذكور؟ إلى أين يسير قوش بقافلته غير المرئيَّة؟ هل ذلك مؤشر لليلة قادمة تُسلُّ فيها "السكاكين الطويلة" بين "الاخوة الأعدقاء"؟ والكثير غيرها من الأسئلة التي تعدَّدت على هذا النمط، وتفرَّعت وسلكت دروباً لم يُفض أيا منها لإجابة شافية. علماً بأن كثير من العارفين بالعُصبة الحاكمة وأحابيلها، كانوا يعتقدون أن الأسئلة التائهة تلك تحمل إجاباتها في أحشائها. فتعدُّد الأجهزة الأمنيَّة سمة من سمات النظام منذ تبوُّؤه السلطة، وفق ما ذكرنا من قبل.[٧٢] كما أن الاعتماد على الأمن ظلَّ فرضُ عينٍ في أجندته، ومن أجله صُرفت مليارات الدولارات، أما لو كان الأمر يتعلق بطموحات قوش، فتلك سُنة جُبلت عليها العُصبة وسار على دربها الكثيرون. ويكفي أنها قسَّمتها لجناحين، "قصر" و"منشيَّة"، وبالتالي صرفاً للهواجس، قالوا ما ألهمته لهُم الحكمة الهندية الخالدة: «**إن صراع الأفيال لن يتضرَّر منه أحد، سوى الحشائش الصغيرة**»، فما بالك لو كان الصراع في أرض قضت فيها العُصبة على الأخضر واليابس!

رغم كل ما سلف، فإن صراع الكواليس الذي بانت نُذُره كان فرصة لنفر من العُصبة أن تُخرجَ فيه سيوف الحقد من أغمادها، شماتة في المذكور الذي سقط أرضاً للمرة الثانية. فقد قال دكتور قطبي المهدي الذي سبق وأن مرَّ بسيناريو مقارب عندما كان على رأس نفس الجهاز مصدر الجدل، ثم مضى عليه حينٌ من الدَّهر أصبح فيه كاتباً صحفياً يكيل النقد للنظام حتى ظنَّه البعض أنه خلعه كما خلع عمرو بن العاص خاتمه من يده، ثمَّ رست سُفُنه مجدَّداً في المؤتمر الوطني، أو الحوش الجامع للنطيحة والموقوذة والمتردية، وما أُهلَّ به لغير السلطة. ومن ضمن إقطاعياته الكثيرة مُنح إقطاعية أمين أمانة المنظمات. فهو الوحيد بين عُصبته الذي جَهَرَ للصحافة بأسباب لم يجرؤ أحد منهم على قولها، وإن تنبأ بها المراقبون أمثالنا.

قال قطبي المهدي: «**إن التمدُّد والتضخُّم والطموحات الزائدة كانت وراء إقالة قوش**» وزاد: «**إن ملاحظات عديدة أحاطت بنشاطه ودفعت إلى تقييم تصرُّفاته مؤكداً أن الرجل كان يرتب نفسه لرئاسة جمهورية السودان**» وأضاف: «**التحليلات توصلت إلى أن قوش وبعد أن سرت تصريحات بأن الرئيس لا ينوي الترشيح مرة أخرى، كان ضمن آخرين يرسم لأن يكون في هذا الموقع**»، واستدرك قطبي قائلاً: «**موضوع المستشارية يمثل جزءً بسيطاً**»[٧٣]... الله.. الله.. لمثل هذا الكلام لابدَّ وأن العُصبة التي قيلت لها هذه الشروحات في اجتماع مغلق، قد رفعت السبابات ملوِّحة بها في الهواء،

---

٧٢ هؤلاء قوم خصخصوا حتى السجون والمعتقلات. حدثنا من نثق في صدقه ولا نملك له سنداً أن الراحل دكتور مجذوب الخليفة كان يملك جهاز أمن خاص ومعتقل سري خاص أيضاً، ولم يكن وحده.

٧٣ الوطن السودانية ٢٠١١/٥/٤.

ولكن لا لتذكّر الله بالوحدانيَّة والشهادة والبسملة والحوقلة، ولكن لتلعن قوش وسنينه! إمعاناً في الولاء والطاعة وتأكيداً للتجرُّد من السُلطة وزُهداً في الدُّنيا. وهذا عين ما فعله قوش نفسه من قبل في مواقف مماثلة!

لكن قبل أن نغادر هذه المحطة يجدُرُ بنا أن نُورد ملاحظات بعض العُصبة على موضوع إقالة قوش، لنؤكد أن قلوبهم شتى وإن كان في أفواه بعضهم ماء يمنعهم من النطق المُبين. المفارقة أن قطبي المهدي كان في صدارتهم قبل أن يحلل الله عقدة من لسانه، فقد ذكر تصريحاً مبهماً يحق لقرئه أن يطلق العنان لخيالاته رجماً بالغيب، قال: «**إن القرار صدر على خلفية ما بدر من الأمين العام لمستشارية الأمن سابقاً**» مشيراً إلى أنها: «**أسباب أدت إلى صدور القرار**»... من جهته، قال نائب رئيس المؤتمر الوطن بولاية الخرطوم د. مندور المهدي: «**إن إعفاء قوش قرار رئاسي**» مشيراً أن: «**الرئيس هو الذي عيّنه وهو صاحب قرار إعفائه، واعتبر ذلك تقدير رئاسة الجمهورية**»... لمثل هذا صُنعت الديكتاتوريات بالطبع، لم يتبقَّ للمذكور سوى يقول إن رئيسه يُحيي ويميت!! أما د. غازي صلاح الدين، مستشار رئيس الجمهورية رئيس الكتلة البرلمانية لنواب المؤتمر الوصني في المجلس الوطني، قال: «**إن إعفاء الفريق صلاح عبدالله من منصبه كمستشار لرئيس الجمهورية للشؤون الأمنية لا يعبِّر عن صراع داخل حزب المؤتمر الوطني**»، وأضاف: «**إن الإعفاء حيثياته داخلية**» وقال: «**لا أستطيع الإفصاح عنها**»، وزاد قائلا: «**صلاح شخص فاعل في المؤتمر الوطني وفي كل المواقع التي تقلدها وسيظل فاعلاً في عضوية الحزب**»[٧٤].

عوداً على بدءٍ، وقبل أن نلقي الضوء على الأسباب الحقيقية لإقالته، دعونا نغوص قليلا في البدايات والطموحات التي قادت قوش لتلك المقصلة. فهو من الرعيل الثاني للحركة الإسلاموية، ولد عام ١٩٥٧ في بلدة "بلل" بالقرب من مدينة كريمة شمال السودان، ولكنه تنقل بين مُدُن الجزيرة وبورتسودان والخرطوم، وقد نذر لها عمراً. تخرَّج في جامعة الخرطوم كليَّة الهندسة، وانتمى للجماعة منذ المرحلة الثانوية بمدينة بورتسودان. ولم تُعرف له هواية محدَّدة، غير ما يبدو أنه صمَّم نفسه أمنياً وليس هندسياً، فقد بدأ نشاطه في الجامعة بتجميع المعلومات لتغذية ما سُمِّي بـــ"المكتب السرِّي" التابع للحركة. ولهذا عُرف بقلة الحديث وكثرة العمل.

بعد تخرُّجه اشتغل في مجاله، في شركات تعمل في المجال الهندسي، ولكن ذلك لم يدُم طويلاً حيث هجر المهنة بعد التحاقه بجهاز الأمن بداية سِني انقلاب عام ١٩٨٩ متوشحاً الغموض ومتدرِّعاً القسوة ومتسلحاً بصفات ينفر منها الأسوياء. ولهذا تدرَّج في مراقي الأمن بسرعة صاروخية، حيث صار مسؤولاً عن العمليات الخاصة بجهاز الأمن قبل أن ينتقل مديراً لمجمع اليرموك الصناعي (لصناعة الذخائر والأسلحة الخفيفة) في العام ١٩٩٥، أي بعد العملية الفاشلة التي استهدفت حياة الرئيس المصري المخلوع حُسني مبارك في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا. ثمَّ عاد أدراجه وتقلد منصب

---

٧٤ كل المقتطفات المذكورة عن صحيفة الانتباهة ٢٠١١/٤/٢٨.

مدير جهاز الأمن الداخلي العام ٢٠٠٠، وتولي منصب مدير جهاز الأمن العام ٢٠٠٢، وبعده تقلد منصب مدير جهاز الأمن والمخابرات بعد دمج الجهازين العام ٢٠٠٤... تلك هي السيرة المختصرة، ولكن ما بين السطور جحور تختبئ فيها ثعابين وعقارب!

لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام، لماذا اخترنا صلاح قوش دون سواه من عُصبته؟ بالرغم من أن هذا يبدو سؤالاً تقريرياً، لكننا لم نفعل من أجل التسلية؟ فنما لشيء في نفس يعقوب كما يقولون. فصلاح قوش لم يكن الأكثر علماً ولا الأطول باعاً في مجال الفكر والسياسة والثقافة. فالأمر ببساطة إننا لم نختره، وإنما هو الذي اختارنا. ذلك لأنه يمثل مرتكزاً أساسياً ومحوراً رئيسياً في أحداث هذا الكتاب. فالوثائق التي ننشرها للمرَّة الأولى خرجت من عرينه الذي دخلناه بسلام آمنين وهو يغط في نوم عميق، ليس بعد أن غادره وفقد بريقه، ولكن منذ أن كان لصيته صليل ورنين، ومنذ أن كان سيرته تصطك لها أسنانٌ وأضراس. لهذا، وحتى نُحسن قراءة الوثائق القادمة، قرَّرنا أن نوجِّه نحوه الضوء. وجعلناه عبرة لعُصبة لا تعتبر!

على غير المألوف، لا يبدو الحديث صعباً لمن لم يَرَ الفريق أوَّل صلاح قوش. وشخصياً لم ألتقه في حياتي، لا وهو رافلٌ في نعيم السُلطة، ولا بعيداً عنها في أقبية النسيان. لكن المؤكد أنني التقيتُ بالعديد من ضحاياه، سواءٌ الذين أوقعهم حظهم العاثر تحت قبضته في السنوات التي كان يصول ويجول فيها في "بيوت الأشباح" حيث خرج منها الكثيرون بعاهاتٍ مستديمة، منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر. وتلك فترة – كما تعلمون – كثُرت جرائمها وعظُمت بلاياها. ومما لا شك فيه فقد كان لصلاح قوش نصيب الأسد فيها، مدبِّراً كان أم مشاركاً أو منفذاً. فهو رجلٌ متسلط، سريع الغضب، حاد المزاج. ميكافللي السلوك. يُحب الوصول لأهدافه بغضِّ النظر عن الثمن، وهي صفاتٌ لا تحتاج لمعايشة تؤكدها... فالتقييم الذي ذكرنا أعلاه، مبني على وقائع ظلت ترشح وتند ح من عش الدبابير "جهاز الأمن والاستخبارات" بالإضافة إلى اجتهادات خاصة، ومعلومات عامة لا تخفى على عين أحد!

رغم أن لقوش قدرة فائقة في الغموض وإخفاء أهدافه السياسية، أو أياً كانت طبيعتها، مثل قوله دائما: «**أنا مهني ولا علاقة لي بالسياسة**»، وكذلك قوله الذي يعني به الحياد ويخفي به غير ما يدَّعي: «**لست مع هذا ولا ذاك**» وفي وقتٍ مبكر من أيام الانقاذ الأولى، قال لي: «**أنا مجرَّد جندي في هذه الحكومة. والله أنا هسِّع لو جاء الترابي رئيس وعلي الحاج وزير خارجيَّة وطلبوا مني أخدم في مكاني ده ما عندي مانع**»... وعلمتُ إنه كان يود أن يُرسل عبري رسائل إلى آخرين، وكنتُ قد أكملت حديثي معه وقلت: «**إنني أقول ذلك لوجه الله، وأنصرفتُ وتركته، وكان يبدو كأنه يبحث عن شيء لم يجده**».[٧٥]

---

٧٥ المقتطفات أعلاه من رسالةٍ لمصدرٍ موثوق، وكان ذلك أوائل التسعينات.. كان مع العُصبة في عشريَّتها الأولى، وذهب في العشرية الثانية مع المؤتمر الشعبي - جناح الترابي.

قديماً قال المعلم أرسطو لأحد تلامذته الصامتين طول الوقت: «**تكلم يا بُنيّ حتى أراك**»! أما أنا، فكما ذكرتُ، لا أزعمُ أنني رأيته غير مرّتين متحدثاً في مناسبتين أتاحتهُما لي التقنية الحديثة عبر البحار والمحيطات.. الأولى من خلال مقطع صغير في فيلم تسرّب خلسة إلى موقع "يو تيوب' You tube الشهير على الشبكة الاسفيرية، واتّضح أن مصوِّره هاوٍ كان من حاضري المناسبة. وقد اجتهد في تصويرها بجهاز "موبايل"، وجاء اللقاء المذكور في إطار التعبئة لانتخابات العام ٢٠٠٩، وكما هو معلوم كان أحد مرشحيها.. في تلك المناسبة كان يتحدَّث في رهطٍ من أبناء منطقته، ويبدو أن بعض المناهضين ممَّن لم يرُق لهُم اللقاء أو صاحبه، تسللوا إلى المكان ولعله قاعة الشارقة، بغرض إحراجه، وهو شيء طبيعي في مثل تلك الأجواء، لكن غير الطبيعي ما أتى به قوش بلا حياء. حدث ذلك على إثر ملاحظة ناقدة من أحد الحضور، فما كان منه إلا وأن أمسك بمكبِّر الصوت، وطلب من أي حاضر ينتمي لحزب "المؤتمر الشعبي"، المُنقسم من المؤتمر الوطني، أن يغادر القاعة مطروداً.. إلى هنا ربما كان هذا شيء طبيعي أيضاً، لكن المُذهل أن البعض خرج تشيِّعهم كلمات نابية ومبتذلة صدرت منه، وقد وصفهم بأوصاف يعُف القلم عن ذكرها... لذا فقد صدق أرسطو!

أما المرة الثانية، فقد كان فيها ضيفاً على القناة الفضائية الحكومية يوم ٢٠١١/٣/١٦ وأعيدت لعدّة مرّات. ولعلَّ الذين شاهدوها يشاطرونني الحُكم في الملاحظات التي عنَّت لي على مدى أكثر من ساعة مُدّة بث البرنامج، وإن لم يكن من العدل أن أبني رأيي في شيء مرئي، من المؤكد أن البعض لم يشاهده، ولكني على يقين بأن الملاحظات التي سأوردها لن تكن غريبة حتى على من لم يشاهده أو يعايشه عن قرب. ومن أراد التيقن فنحن نعيش في زمن أصبحت التكنلوجيا في متناول اليد، فمن شاء أن يتعرَّف نظرياً على شخصه، فليجأ لجهاز حاسوب (كمبيوتر) ويحاول التجوّل في المواقع التي تحفظ لقاءاته. ومن يفعل أو يعرفه شخصياً فقد يشاركنا الملاحظات التالية:

- **أولاً:** على غير ما كنتُ أتوقع، بل على غير ما يُفترض أن يكون عليه رجال الأمن، فما شاهدته من انفعالٍ يومذاك لم يكُن عفو الخاطر، بقدر ما دلَّ على أنه جزءٌ من شخصيَّته. بدليل أن الحوارِ الذي جرى في استديوهات التلفزيون، كان المذيع فيه هادئاً وكثيراً ما طرح عليه اسئلة تهدئ من روعه، ولكنه لم يُدرك الرسالة، فظلَّ يواصل الانفعال، وزاد من توتره أنه كان يحاول إخفاء هذه المشاعر، الأمر الذي فاقمها... الطريف في هذه المقابلة أنه قال: «**إنه على رجل الدولة من ناحية استراتيجية ألا ينفعل**»!
- **ثانياً:** بدا لي أنه من جنس الذين يعتقدون أن عُلو الصوت يزيد من الفُرص لكسب قضية ما. وهذا ما كان يفعله أثناء طرح المحاور سؤالاً، إذ لا يدعه يفرغ منه إذا لم يتوافق مع آرائه، فيبدأ في المقاطعة غير اللائقة. ويزيد

من 'الطين بلّة"، بحسب المثل السوداني الدارج، إصراره على إكمال حديثه بصورة تعسُّفيه، كأنه يزجُر مُحاوره، ولعلَّ تلك من ثقافة الموقع الذي غادره!

- **ثالثاً:** من عجبٍ أنه كان يُورد آراء قطعيَّة في مسائل جدليَّة، ويعتبر أن رأيه هو الصائب. كقوله مثلاً: «**ليس هناك فاسد واحد في المؤتمر الوطني**» علماً بأن روايةً باطنيَّة تسرَّبت للعلن تقول إنه حمل ملفاً ضخماً يحصر فساد "إخوة الرئيس" لكي يكون الأخير على علم بما يجهله، وقيل أن الأنكى وأمرّ أن الأخير هذا قذف بالملف على الطاولة، وقال قولته التي جرَت على معظم ألسنة المتابعين: «**يعني بقت على أخواني براهم**»، أي وحدهم! ذلك بحسب الرواية المتداولة في فضاءات الشفاهة السودانية. ونعلم أنه لا يجوز إيرادها في كتاب توثيقي من غير دليل أو برهان، ولكن ما عسانا أن نفعل، فكلنا يعلم أن الذي تمتد إليه يد التوثيق بالأدلة والبرهان قليل، ويمثل نسبة ضئيلة جداً، ولهذا نحن نثبتها على أمل أن تثبت الأيام وقائعها، أو تجد من يلقمها وثيقة، فلابد من يوم تنزاح فيه حُجُبٍ وتتكشَّفُ فيه أهوال، وتُرى فيه أثقال وأنفال تنوء بحملها الصدور وتضج بوزرها السطور! وعموما فلنقل أن هذه مجرَّد ملاحظات قد تُعين في فهم طلاسم تلك الشخصية المثيرة للجدل، وأشياء أُخر!

عمل قوش في جهاز الأمن مسئولاً عن العمليات الخاصة، تحت رئاسة الدكتور نافع علي نافع مدير الجهاز، والذين يعرفون الشخصيَّتين معاً، يعلمون أن بينهما أمور متشابهات في الصفات الشخصيَّة والسلوكيَّة. وقد سُمِّيت تلك الحقبة في أجندة العُصبة الحاكمة بـــ"فترة التمكين". وهي التي شهدت أفظع الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان في شتى المجالات. ولهذا تُنسَبُ للمذكورَيْن، كثير من هذه القضايا، سيّما قضايا القتل والقمع والتعذيب التي طالت كثير من المعارضين السياسيين وغير السياسيين. ولعلَّ أكبر انجازتهما في هذا الحقل، ظاهرة ما سُمي بـــ"بيوت الأشباح"[٧٦] وكلاهما كانا يؤمنان بالعُنف وسيلة للوصول إلى غاياتهما. كما أنهما تجرَّدا من أي عاطفة حيال أي شخص.

وبما أن القرين بألقرين يذكر، نتوقف قليلاً في عتبات أحدهما لنتأمل كيف كان يمكن أن يدفع الثمن. كان الدكتور نافع في لقاء بصُحبة الدكتور مصطفى عثمان بسفارة السودان ببريطانيا مساء ٢٠١١/٧/٦ حيث وجَّه له أحد الحضور سؤالاً عن ممارسات النظام في بداية التسعينات، وعن ظاهرة بيوت الأشباح تحديداً بحكم مسئوليته فيها، وعن ما حدث للبروفيسور فاروق محمد إبراهيم على يده شخصياً، وكذلك حول المعتقلين السياسيين عموما... أجاب نافع بذات الصلف والعنجهية، وحاول التقليل من عددهم بمقارنتهم بالمعتقلين في غوانتانامو وبريطانيا والسجون في أوروبا، فذكَّره السائل مشيراً لشهداء رمضان وآخرين، فبَدَت نبرات الغضب المعتاد تظهر جليَّة على

---

٧٦ اعترف بها المشير البشير صراحة لأول مرّة في لقاء بمنزله مع إعلاميين من الخارج الذين جاءوا لحضور مؤتمر في مايو ٢٠٠٩ ويعد ذلك أول اعتراف علني من مسئول إنقاذي بعد نحو عقدين من الزمن.

صوته، وجسّدها بقوله المستفز: «**الداير يقلعها بانقلاب مفتوح فمرحباً به، ومن يسير في طريق ٢٨ رمضان سنقتله أيضاً، فإذا نجح فليقتلنا وإذا فشل سنقتله، والذي يريد أن يأخذ السلطة بالقوة نحن نقتله ثاني**»...

هذا ردٌ يُفترضُ لرجل دولة، فأي محنة أصابت هذا البلد الولود؟! ومن ثمّ لم يكن ثمة مناص من أن يُنتج الدم الفائر في الأوردة والشرايين غضباً يصعُبُ كبح جماحه، رغم أنه ليس بالطريق الأمثل، ولكنه كان مدعاة لأن يعلو الضجيج ويتصاعد التذمُّر والاستنكار، فلم يتمالك أحد الحضور نفسه السيد "قاسم الطيب" فقذف بالكرسي الذي كان يجلس عليه نحو الدكتور نافع على نافع، فأصابه بخدوش في حاجب عينه اليُسرى... تلك الواقعة أعادت للأذهان ما حدث لدكتور الترابي في العام ١٩٩٢ بمطار "أوتوا" الكندي، عندما تلقى ضربة من مواطنه "هاشم بدرالدين" كذلك فإن العُنفُ اللفظي الذي تفوّه به نافع أعاد للأذهان أيضاً ما قاله المشير البشير من قبل وترسّخ أيضاً في الأذهان، ذلك عندما دعا معارضيه بحمل البندقية إن أرادوا للسلطة سبيلاً... وفي كلّ تعد هذه وتلك، إضافة عمليّة لا تحتاج لمزيد من التنظير في سلوك النُخبة ذوي البأس بعد أن أحالوا ثقافة شعب بأكمله نحو السعير!

نعود لقوش وسنينه، فقد أعزى السيد الصادق المهدي بعد خروجه من السودان ووصوله اريتريا فيما أسماه بعملية "تهتدون"، في أول مؤتمر صحافي عقده بفندق نيالا بالعاصمة اسمرا في ديسمبر ١٩٩٧، أعزى سبب هروبه إلى أن الفريق قوش رئيس جهاز الأمن هدده بتصفيته الجسديّة أكثر من مرّة، وذكر أيضاً انه هو من قام بترحيله معصوب العينين خارج سجن كوبر للإيهام بإعدامه، وكان يتعمّد اجلاسه على كرسي من ثلاثة ارجل وتكرار استجوابه، وذلك عقب الانقلاب. والمعروف أن عُلماء النفس دائماً ما يركنون في تفسير مثل تلك التصرفات الساديّة Sadism (تلذُّذ المرء بإنزال صنوف العذاب بالاخرين، أو القسوة المفرطة والابتهاج بها) إلى سلوكٍ معيّن أو فعلٍ سالب استقرّ في وجدان الجلاد واستوطن في عقله الباطن، وترك بصماته قوية في نفسه، بمثلما ذكرنا من قبل!

لفت نظري مقال لأحد الكُتاب الصحافيين في موقع إلكتروني يسلط فيه الضوء على شخصية الفريق صلاح قوش من زاوية لا يطرقها السودانيون كثيراً، لكنه فعل ولا نعلم دوافعه، بَيْدَ أننا اتبعنا الطرق المعروفة في البحث والتحقق والتقصي درءً لأي غرض يرمي في اتجاه شخصنة القضايا، قال: «**من المواقف الإنسانيَّة التي لا ينساها مجتمع مدينة بورتسودان عن الفريق صلاح عبدالله قوش مستشار رئيس الجمهورية للأمن، قد ضرب مثلاً حياً في التجرُّد من الإنسانية والأخلاق والتقاليد الإسلامية التي تربينا عليها حتى أصبحت تقاليد راسخة، وخاصة في إجلال الوالدين ومحبتهم والإحسان لهم، فإن صلاح قوش عندما أصبح في مركز قوة يوماً ما قام بإرغام أبيه عنوةً على تطليق زوجته التي تزوَّجها بعد وفاة أم أبنائه، فأحسنت إليه وكان يبادلها الإحسان بالإحسان، وقد قامت على رعايته ورعاية أبنائه، وقد شهد لها الناس بذلك،**

فالوالد لم يجد أي مبرر لارتكاب أبغض الحلال عند الله، رفض في بداية الأمر رغبة ابنه ولكنه نزل في النهاية عند رغبة ابنه العاق.. فقام بتطليق زوجته في مشهد لا يمكن التعبير عنه بالكلمات، لكنه بأي حال من الأحوال يكشف عن نفسية مريضة تتلذذ بعذابات الآخرين ولو كانوا سببا في المكانة الكبيرة التي تتقلدها الآن. مَن يقسو على والده الذي كان سبباً في وجوده من الطبيعي أن يقسو على الآخرين مهما كانوا معارضين أو موالين، وهذا ما يفسِّر حالات التعذيب التي طالت عشرات المعارضين الذين اعتقلوا في أيام عمله بجهاز الأمن بداية التسعينات وحتى خروجه من العمل المباشر، ويفسر حالات الاغتصاب التي تعرّضت لها المرأة السودانية والرجل السوداني على السواء، فصلاح قوش غادر الجهاز الأمني لكنه ترك إرثا وثقافة لم تتغير مهما حاول مرتزقة النظام إثبات عكس ذلك فإن الشواهد والأدلة متوفرة ولا تحتاج لمغالطة».[٧٧]

إن طموح قوش الذي أشرنا له سلفاً، قاده لأن يزيد من معلوماته بعلاقات مباشرة مع أطراف إقليمية ودولية. وكان قد مهَّد لذلك أصلاً مع خلال الصلات الجديدة مع الكوادر الإسلاموية التي توافدت للخرطوم في بداية سنوات الإنقلاب تحت مظلة "فقه الاستجارة" الذي أشرنا له سلفا، وتأتَّي له الإشراف المباشر والخاص على جماعة الجهاد التي كانت تخطط لإغتيال الرئيس مبارك. وتابع المخطط منذ بدايته وحتى لحظة فشله، وقام بتقديم كل أنواع المساعدات الفنية والدعم اللوجستي، وشارك في وضع الخُطط التمويهيّة. وعندما فشلت العملية، كان ضمن الطاقم الذي أبعد من جهاز الأمن، وتمَّ تبديل موقعه الوظيفي حيث نُقل إلى مصنع اليرموك للتصنيع الحربي، وشمل الأمر الآخرين المُشاركين، وذلك في إطار ما ظنته العُصبة محاولة لصرف الأنظار عن تورُّطها في العمليّة. وهو الإجراء الذي اعترف به دكتور الترابي وقال عنه إنه خطأ إجرائي من النظام، كما ذكرنا من قبل!

أيضاً كان قوش مسئول مسئوليّة مباشرة عن أسامة بن لادن، في الفترة التي أقام فيها الأخير في الخرطوم. وفي هذا الصدد يقول جون برنبيرج المستشار السابق في البيت الأبيض الأمريكي إبان حكم الرئيس الأسبق بيل كلنتون: «**كنا نعرف أن قوش هو المرافق الشخصي اللصيق لأسامة بن لادن خلال وجوده في الخرطوم من العام ١٩٩٠ إلى العام ١٩٩٦ وهو الذي ساعده على إنشاء مشاريعه التجارية والمالية**»، ولعله يقصد العام ١٩٩١.. وأيضاً قال عنه موظف سابق في الاستخبارات السودانية أن: «**الجنرال قوش تم اختياره في التسعينيات ليكون رجلها داخل تنظيم القاعدة، وقد مكّنه هذا الدور من إجراء اتصالات مستمرة مع اسامة بن لادن**»[٧٨]، كذلك صرح نفس الصحيفة جان كلوتاي، وهو ضابط سابق في المباحث الفيدرالية،

---

٧٧ [illegible] وهو [illegible] – سال – صحيفة [illegible] ٢٠١١/٢/٢١ ولكن يكتب له تحت صحيفة [illegible] ولكن [illegible] من معلوماته في وزارة [illegible]

٧٨ لوس انجلوس تايمز ٢٠٠٥/٤/٢٦

وكان يتابع نشاطات أسامة بن لادن، وقال: «**كضابط مخابرات.. كان الجنرال صلاح قوش يلعب دور الوسيط بين المخابرات السودانية وشبكة ابن لادن**»، وأضاف: «**إن بعض السودانيين المنتمين للقاعدة اعترفوا للمكتب الفيدرالي أن الجنرال صلاح قوش كان يجري اتصالات مع شبكة القاعدة**»، وأشار إلى أن: «**المكتب الفيدرالي كان حذراً في تعامله مع الجنرال قوش لأسباب واضحة، ولكنه لم يصل إلينا دليل من الدرجة الأولى يثبت أنه متورِّط في نشاطات القاعدة**»... وعليه لن تكون لديك دلائل أكثر من هذه، إن كنت ممَّن يريدون تقصي طموحات قوش. ولكن بالقدر نفسه، لا أحد غيره يعرف فيم كان يريد استخدام تلك المعلومات؟ ولاحقاً يضع قوش نفسه العلاقة في إطار مبهم يجعلك تهرش رأسك هرشاً لكي تتكشف ما وراء التصريح، حيث قال: «**وبشأن التعاون الاستخباراتي مع امريكا قال مدير الجهاز "ندرك أن التعاون كان له ثمن" لكنه استدرك بأن الثمن لم يكن خسارة الرأي العام الإسلامي فى السودان، وأقر بوجود خلافات مع الـ (CIA) حول مكافحة الارهاب**»[٧٩]... هل تقول مثلي – يا رعاك الله – إن قوش كان يلعب دوراً مزدوجاً هدف من خلاله لتغذية طموحاته الشخصيَّة، بميكافيلليَّة أسقطت تبايُن التوجُّهات التي جهر بها النظام الذي ينتمي له واستخبارات أمريكيا التي "دنا عذابها" وفق الأهزوجة الشعاراتيّة التي كانوا يُردِّدونها؟! هل يعني ذلك حماية النظام الذي ينتمي له، أم تجسيد عملي لازدواجية الخطاب؟! ليس هذا فحسب بل، لدينا في "جراب الحاوي" المزيد!

عندما اشتدَّ الحصار على النظام بعد المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس مبارك، وبعد أن وضحت المعلومات تورُّط جهاز الأمن السوداني فيها، أحكمت بعض دول الجوار قبضتها على النظام، وصعَّدت قوى المعارضة من نشاطها العسكري في الخارج، وقبل ذلك كان النظام قد تعرَّض لاختبار حقيقي في المظاهرة التي حدثت في ديسمبر من العام ١٩٩٦، كذلك تضعضعت العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى أدنى حالاتها: «**في وقت مبكر من عام ١٩٩٦ أقنع جون دويتش مدير المخابرات الأمريكية وزير الخارجية وارن كريستوفر سحب الدبلوماسيين الأمريكيين من السودان خوفا على سلامتهم**»[٨٠] ثمَّ واصلت تدهوُرها وبلغت الذروة إثر قصف مصنع الشفاء في أغسطس ١٩٩٨.

بناءً على كل هذه المعطيات، جنحت العُصبة الحاكمة إلى دمج الأجهزة الأمنيَّة المتعدِّدة في جهاز واحد، تولى قوش رئاسته تحت مُسمَّى "جهاز الأمن والاستخبارات"، وظلَّ يديره من وراء ستار مصطحباً معه كل الغموض الذي جبَّ أي غموض اشتهر به رجال الأمن والمخابرات. ثمَّ تنوَّعت أنشطة الجهاز وبدأ التوغُّل على كل قطاعات المجتمع، الاقتصاديَّة و لمهنيَّة والثقافيَّة والرياضيَّة والصحافيَّة، بل طال العسكريّة أيضا، حيث أصبحت لديه قوة تسليحيَّة كبيرة. وخُصِّصت له ميزانيّة ضخمة. وبمثلما كان الجهاز يتمدّد، كان طموح قوش يتمدَّد أيضا. ولكل هذه الأسباب

---

٧٩ صحيفة الأحداث ٢٠٠٧/١٠/٢٩.

٨٠ الواشنطن بوست ٢٠٠٢/٦/٣٠.

مجتمعة، أصبح الجهاز طرفاً في معادلات السلطة، بل يكاد يكون السلطة كلها، بصورة لا تخفى على المراقبين!

كان قوش قليل الظهور في الوسائط الإعلاميَّة. كثيرون سمعوا به ولم يروه، وربما يكون البعض قد رآه حقيقة في العام ٢٠٠٥ عندما أخرج سيناريو لكشف مخبأ سكرتير الحزب الشيوعي محمد إبراهيم نقد. وتردَّد إنه كان يعلم ذلك سلفاً وغضَّ الطرف بُغية إخراجه بصورة دراماتيكيّة، تُجرِّد الحزب العتيد ممثلاً في سكرتيره العام من ما كان يعتقده سلاحاً فاعلاً في مواجهة السلطات الديكتاتوريَّة. وإن كان ثمَّة اجتهاد آخر، فيمكن القول بالنظر لتاريخ تلك الحادثة التي تزامنت مع اتفاقية السلام (نيفاشا) بين النظام والحركة الشعبية، إنها كانت نقطة البداية في مسيرة قوش الألفيّة في مدارج السياسة. ومن جانبه، كانت صلاحياته قد توسَّعت، أو وسَّعها – سيَّان – وزاد منها محاولاته المستمرَّة لـ"مدننة" الجهاز وتحسين صورته الكالحة في أذهان الناس. لم يتورَّع فيها شخصياً أن يبرئ نفسه من أسوأ ظاهرة كان أحد أبطالها الميامين، فبمعايير فقه الضرورة لم يتورَّع في استخدام الكذب دون أن يطرف له جفن، وذلك في قوله: «**هذه حملات سياسيَّة مدبرة ومنظمة تستهدف تشويه سمعة الجهاز والعاملين فيه، وهي ادعاءات باطلة بغرض المزايدة، بزعم أن هناك استغلالاً سيئاً للسلطة، وكنتُ حريصاً على تصحيح هذا المفهوم، وأن يشعر المواطن بأن هذا الجهاز جهازه الذي يحميه**»[٨١]، وبالطبع لم يذكر في أن يحميه ممَّن؟ من نفسه!

لم يكن قوش متزمتاً في تديُّنه بين بني عُصبته، وإن اشترك معهم في استخدام الدين لتغطية أقواله وأفعاله، بخاصة تلك التي تبرِّر الغير مألوف بفقه الضرورة، كما أشرنا أعلاه. والمتأمِّل في ظاهره، يجنح إلى أنه يبدو كمسلم عادي كسائر أهل السودان، أكثر من كونه ينتمي لجماعة عقائديّة أيديولوجيَّة متطرِّفة. ورغم أن السرائر من علم ربي، لكنه يبدو لمن يراه أنه مهمومٌ بأمور الدُّنيا أكثر من كونه مشغول بمآلات الآخرة. لكن كان ذلك هو المنطق الذي سهَّل عليه مهمة إقناع قادة العُصبة الحاكمة بضرورة تحسين العلاقة مع الغرب، وهو أمرٌ لن يتأتى إلا في إطار تبادُلٍ معلوماتي، ولم ينتبه أحد إلى أن حامل الاقتراح سيكون ركناً أساسياً في التنفيذ، مما سيُيسِّر عليه تمرير أجندته الخاصة. ولابد أن قوش يؤمن أيضاً إيمان العجائز بدور الاستخبارات الأمريكيَّة، المعروفة اختصاراً بـــال"سي آي إيه" (CIA) ومنذاك الوقت يمَّم وجهه شطرها، مزوَّداً بالمعلومات ومتزوِّداً بالخبرات، وما بينهما كان ثمَّة طموح يتمدَّد في الأفق!

---

٨١ صحيفة الاخبار السودانية ٢٠٠٩/١١/٢٣.

المَشْهَدُ الثاني
الدُّخول بالشَّبَّاك

كانت الاستخبارات الأمريكيّة تعلم أنه يعلم الكثير عن الجماعات المتطرِّفة، لا سيَّما، أسامة بن لادن الذي كان حامل أسراره. وكان هو يعلم أن الاستخبارات الأمريكيّة تعلم.. ومن جانبها في فترة لاحقة، جعلت مهمّة الوصول إليه هدفاً إستراتيجياً، ومن جانبه عزم على استخدام ما بيده للاستقواء على عُصبته لتحقيق طموحات ذاتيّة. لكنه بخبرته الأمنيّة رأى أن يتم ذلك "بصورة شرعية"، أي تحت مظلة الجهاز الذي يترأسه وليس من وراء الكواليس، وتحت ذريعة أن ذلك من شأنه أن يُحسِّن العلاقات مع الغرب، ويفتح الأبواب المغلقة للنظام ليحلَّ كل مشاكله. وبالطبع ذلك إغراء يستحيل لأي من أركان النظام رفضه، حتى ولو تطلب الأمر تغيير جذري في لغة الخطاب من التطرُّف للانحناء. لكن تسلسُل الأحداث يقتضي القول أن ما عزم عليه قوش كان في الأصل عرضاً سابقاً لسلفه، وهو الأمر الذي سهَّل عليه مهمته، إن لم نشأ أن نقول كان محفزاً له في ما ذكرنا من ضرورة علاقة مزدوجة مع الاستخبارات الأمريكيّة.

وفيما يلي تفصيل الرواية: بعد نحو عام تقريباً من حادث أديس أبابا، كانت توجُّهات النظام الأيديولوجية قد خبَأت قليلاً، ففي أغسطس من العام ١٩٩٦ زار الخرطوم شخصية "حلزونية"، "منصور إعجاز" الباكستاني الأصل الأمريكي الجنسيّة، وهو يحاول أن يستغل الهويّة المزدوجة وعقيدته الإسلاميّة للعب أدوار باطنيّة، والأخيرة تتسق مع توجُّهات نظام الخرطوم الذي أعلن للملأ إنه حامل لواء الإسلام، فوجدها إعجاز فرصة لعرض خدماته عن طريق مجموعة ضغط "لوبي" Pressure Group لتحسين علاقة الخرطوم بواشنطن، مقابل رفعها من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وإلغاء العقوبات الاقتصاديّة. وبالرغم من مشروعيّة عمل جماعات الضغط في بلد كالولايات المتحدة الأمريكيّة، تخضع فيه السياسة أحياناً للعرض والطلب مثل أي سلعة تُباع وتُشترى، إلا أن إعجاز يعلم علم اليقين، أن تباين الآراء بين صُناع القرار في واشنطن يُعقد من مهمّته، ولكنه لن يجعلها مستحيلة في بلدٍ تتعدَّد فيها الآراء والهدف واحد. وبالطبع فإن تباين وجهات النظر ناتج من أن للبيت الأبيض سيِّدٌ يحميه بسياساته الخاصة، والتي تختلف عن نهج مجلس الأمن القومي، وتختلف عن طرائق وزارة الدفاع، وكذا عن أسلوب وزارة الخارجية، وهكذا دواليك. عليه تسلم إعجاز مقدماً مليونين من الدولارات من نظام العُصبة، فلم يستصعب المهمة وإن طال السفر!

كان إعجاز قد بدأ مهمته في ظلّ الخطوة التي اتخذها وارن كريستوفر، وزير الخارجية، والقاضية بسحب معظم الدبلوماسيين في السفارة الأمريكية بناءً على نصيحة من جون دويتش مدير المخابرات المركزية الـ"سي آي إيه" مطلع العام ١٩٩٦، خوفاً على سلامتهم. واتخذوا معظمهم بما فيهم السفير "تيموثي كارني" من نيروبي مقراً، بالرغم من أن السفارة لم تُغلق تماماً. في إطار زيارته، التقى إعجاز أولاً الدكتور حسن الترابي عرّاب النظام آنذاك، والذي كان وقتها ماسك بزمامه. كان إعجاز يعلم أن الخرطوم قدّمت عرضاً لواشنطن في فبراير من العام ١٩٩٦ حمله سراً اللواء الفاتح عروة وقضى بتسليمهم أسامة بن لادن، وهو ما رفضته الإدارة الأمريكيّة بدعوى أنه ليست على المذكور أي تُهم تستوجب ذلك. على كلٍ، شرح إعجاز مهمته لدكتور الترابي، والذي تجاوب معها واستحسنها، وحمّله رسالة شخصيّة منه إلى الرئيس الأمريكي بيل كلنتون، وصفها إعجاز فيما بعد بأنها كانت "غُصنُ زيتون" ولكن لم يتلقى إعجاز رداً عليها.

لم ييأس إعجاز، فقدِم مرّة أخرى للخرطوم بعد نحو شهرين، أي في أبريل ١٩٩٦، والتقى الدكتور قطبي المهدي رئيس جهاز المخابرات، وكان حينها قد تسلّم مهام منصبه حديثاً. ووفق ما يعلم من وسائل وآليات العقل السياسي الأمريكي في التعاطي مع الأزمات للوصول لأهدافه، طرأ على أجندة إعجاز ما يُسمّى بـ"سياسة الجزرة و لعصا" Stick and Carrot وهو نهجٌ يكاد يكون ثابتاً في السياسات الأمريكيّة على اختلاف إداراتها. فقال لمضيفه: «**ما هي الجزرة التي ستقدّمونها للعصا الأمريكيّة حتى نستطيع إنزالها؟**»... على الفور أجاب قطبي، كمن كان يتوقع سؤالاً كهذا وإجابته حاضرة: «**لدينا معلومات مفصّلة تساعدهم في تعقب "المتطرّفين" ولسوف تساعد هذه المعلومات إدارة الرئيس كلينتون في الانتخابات المزمع عقدها نهاية العام نفسه، أي ١٩٩٦ بشكل خاص**». كان ذلك عرضاً سخياً يسيل له لعاب سامعيه، حمله إعجاز كما يحمل المنتصر غنيمته، وعاد إلى واشنطن ومرّره برُمّته إلى مساعدي الرئيس، بمن فيهم صمويل، "ساندي بيرجر" مستشاره لشئون الأمن القومي، الذي علِم بالعرض وعن قيمته الكامنة في تعقب الخلايا الإرهابيّة ومتابعتها للقضاء عليها، ومع ذلك لم يفعلوا شيئاً، وذلك نسبة للتبائن الذي ذكرنا بين أصحاب القرار!

يشرح إعجاز ذلك بنفسه في مقال له، وقال: «**كتبت مذكرة سرية إلى ساندي بيرغر في يوم ١٩٩٦/١٠/٢٧ بغرض متابعة اجتماع أغسطس الذي دعاني إليه هو وسوزان رايس "التي كانت وقتها موظفة بمجلس الأمن القومي" بالبيت الأبيض لمناقشة العلاقة السودانية الأمريكية. وقد أوردتُ تفاصيل الاجتماع الذي عقدته مع رئيس المخابرات السودانية الجديد، قطبي المهدي، قبل أيام فقط من اجتماع البيت الأبيض. وكان ذلك اجتماعاً لم استطيع أنا نفسي تبيُّن أبعاده الكاملة في ذلك الوقت، ومما أوردته في ذلك الاجتماع هو أن الهدف من اجتماعي معه (أي قطبي المهدي) هو معرفة ما إذا كان ممكناً استخلاص أيّة استنتاجات ومعان، من المعلومات التي**

يملكها السودان، حول أولئك الذين يحضرون بانتظام اجتماعات المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي، الذي يُشرفُ عليه ويدعو له الزعيم الإسلامي السوداني الدكتور حسن الترابي».

أضاف إعجاز: «لا شكّ تذكرون أنني ذكرت في اجتماعنا في أغسطس أن تلك المعلومات يمكن أن تكون ذات قيمة لا تقدَّر بثمن، في تقييم الخطر الإرهابي من السودان والدول المجاورة. وكان موقفه (أي قطبي) الأساسي هو أن السودان مستعد لتبادُل المعلومات حول كل من يحضرون تلك المؤتمر، ممّن ينتمون إلى منظمات محظورة مثل حماس وحزب الله ومنظمة الجهاد الإسلامي المصرية والجماعة الإسلامية وغيرهم، شريطة أن تكون الولايات المتحدة مستعدة للتعامُل مع السودان، ومساعدته في الابتعاد عن مساره الحالي. وقد شكا مر الشكوى (أي قطبي) من فشل محاولاتهم المتكرِّرة للاتصال بالإدارة، وكيف عُرقلت تلك الاتصالات على المستويات الدُّنيا بسبب ما أسماه بـ"البقع العمياء". وقد أطلعني على ملفات احتوت على معلومات بالغة الدقة والخطورة، وتحتوي على أسماء ونُبذ تعريفيَّة، مثل تواريخ وأماكن الميلاد وصور من الجوازات لكشف جنسيَّات المشاركين، وخارطة تنقلات الشخص المعيّن، ووصف مختصر لكل فرد لتوضيح المنظمات المختلفة التي ينتمون إليها».

وأكد إعجاز أن: «سكرتيرة بيرجر، "كريس"، أكدت أنه استلم تلك المذكرة واضطلع عليها وعلق بقوله: "سنقيِّم هذه المذكرة بعد الانتخابات، وجاءت الانتخابات وذهبت ولكن لم يتخذ أي إجراء حولها».[٨٢]

لا حول ولا قوَّة إلا بالله... أعتقد هذا ما يستحي الشيطان نفسه عن فعله. يستضيفون جماعات بـ"فقه الاستجارة"، وآخرين لعقد تحالفات معهم، ومن وراء ظهرهم يبيعونهم كما كان يُباعُ الرقيق في سوق النخاسة!

على كلٍ، للمرَّة الثانية لا سميع ولا مجيب، فقد مضت الانتخابات ولم يحدُث شيء. لكن إعجاز لم يُصِبهُ اليأس، ويبدو أن في مخيلته تتراءى ملايين الدولارات التي تذوِّب الحديد وتقوِّي الإرادة. في أبريل من العام ١٩٩٧، عاد إلى الخرطوم، ووجد أن القابضين على خناق الحُكم فيها غيَّروا مطبهم، أو إن شئت فقُل إستراتيجيتهم، إذ أسقطوا تخفيف واشنطون للعقوبات في مقابل التعاوُن حول الإرهاب، وذلك بخطابٍ قام إعجاز بتسلُّمه من الرئيس السوداني المشير عُمَر البشير، موجَّهاً إلى عضو مجلس النواب "لي هاميلتون"، يدعو فيه وحدات مكافحة الإرهاب بكل من وكالة التحقيقات الفيدرالية FBI ووكالة الاستخبارات الأمريكية المركزية CIA للحضور للخرطوم، وتقييم المعلومات الاستخباراتية سالفة الذكر، ومدى الاستفادة منها دون قيدٍ أو شرط.. أي عرض دون تلقي أي جزرة.

---

٨٢ مجلة ناشيونال ريفيو National Review الأمريكية الأسبوعية المحافظة بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١.

الواقع أن ذلك العرض: «**لم يحظ بأي ردٍ رغم إلحاح هاميلتون واستفساراته العديدة لدى بيرجر ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت وغيرهما**»، كما قال إعجاز في مقاله المذكور. لكن هذا ممَّا لا يشغل باله فيما بدا، فقد تراءى له نجاحاً من وراء العرض بعد أن أحدث تحوُّلاً في أجندة وزارة الخارجيَّة والتي كانت بصدد مراجعة مسألة الإغلاق الجزئي للسفارة، على إثر ما اعتُبرَ أنه أحدث ضرراً بمصالحها، فقال: «**وبعد أربعة أشهر من النقاشات التي كانت تمور بها كواليس وزارة الخارجية، أي في سبتمبر ١٩٩٧، أثمر ضغط أصحاب وجهة النظر الرامية للتعامل مع التنازلات السودانيّة، إلى اقناع مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية المعروفة بتشدُّدها حيال نظام الخرطوم، بإرجاع بعض طاقم السفارة "ثمانية دبلوماسيين" للسودان، بدعوى القيام بضغوط على حكومته الإسلامية لحملها على وقف إيواء الإرهابيين العرب وجمع معلومات حولها، بالاضافة لمتابعة تفعيل الجهود لإنهاء الحرب الأهلية الدائرة في الجنوب. رغم ذلك، فقد لاقي القرار اعتراض سوزان راتس المعروفة أيضاً بتشدُّدها حيال النظام السوداني والمَيل نحو معارضيه، وكانت على وشك أن تصبح مساعدتها للشئون لأفريقية، حيث واجهت ضباط العلاقات الخارجية الذين اصدروا القرار وقالت لهم التوجُّهات الجديدة لن تستمر طويلاً**».

أضاف: «**ساندها في ذلك أيضاً ريتشارد كلارك خبير الإرهاب بمجلس الأمن القومي. وبعد نحو أقل من شهر، أي في اكتوبر ١٩٩٧، أعلنت وزارة الخارجية على لسان جيمي روبين تراجُعها عن القرار وعزَّز مجلس الشيوخ في ١٩٩٧/١٠/٩ من موقف رايس والجناح المتشدِّد، وفيما يشبه التمادي في الانتصار، لقى اقتراح من رايس حظه، وكان يرمي في اتجاه دعوة المعارضين لحكومة الخرطوم**». ذلك ما حدث بالفعل، بعد شهرين تقريباً في ديسمبر ١٩٩٧، حيث اجتمعت مادلين أولبرايت إلى أربعة من أقطاب المعارضة السودانية في نيروبي: (دكتور جون قرنق، مبارك الفاضل، عبدالعزيز خالد، فاروق أحمد آدم، والأخير كان ممثلاً للسيد الميرغني)، كما لا يخفى على المتابعين أن التساهُل في عروض النظام السخيَّة، جاء نتيجة الضغط العسكري الذي استَعَرَ على طول الحدود الشرقيَّة من قِبَل قوى المعارضة السودانيَّة نفسها. كما أنها ذات الفترة التي شهدَت قبول النظام مبادرة دول الإيغاد بعد طول تمنع، والتي أفضت بعد جولات ماراثونية إلى ما سمي بإتفاقية السلام (نيفاشا) أولاً ثم بإنفصال الجنوب في نهاية الأمر!

لم تُثمر السياسات الجديدة شيئاً يُذكر لأن "ساندي بيرجر" كان من المساندين للتيَّار المتشدِّد. لكن كل ذلك لم يُثن إعجاز بمواصلة الإنجاز بمثابرة لا تعرف الكلل ولا الملل ولا الفشل، حيث قال مواصلاً في المقال المشار إليه: «**في محاولة أخيرة لإيجاد سبيل للتعاوُن مع السلطات الأمريكية، استلم الجهود هذه المرَّة مهدي إبراهيم سفير النظام في واشنطن، حيث التقى ديفيد وليام العميل الخاص المسئول عن قسم الشرق لأوسط وشمال أفريقيا في مكتب التحقيقات الفيدرالي، ووجَّه بأن المصالحة أمر صعب في ظلِّ وقوف عناصر من الخارجيَّة والأمن القومي بصورة متعنته ضد**

حكومة الخرطوم. ومع ذلك كرَّر مهدي المحاولة نفسها مع المكتب في ديسمبر أواخر العام وفشلت أيضاً» وأضاف: «**مع ذلك لم ييأس قطبي المهدي رئيس جهاز المخابرات السودانية، فكرّر العرض غير المشروط لتبادُل المعلومات الخاصة بالإرهاب مع مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI في رسالة بتاريخ فبراير ١٩٩٨، معنونة مباشرة الى المندوب الخاص المكلف فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ديفيد وليامز**».

بصورة تعكس التنازُع الذي كان يدور في الصوالين المغلقة، ردّ على تلك الرسالة بعد فترة طويلة نسبياً، وتحديداً في ٢٤ يونيو ١٩٩٨ حيث كتب ديفيد ويليامز إلى قطبي المهدى قائلاً: «**أنا الآن لستُ في موقع لأقبل عرضك الكريم، آمل أن يتم ذلك مستقبلاً**». تصالح الرجل مع واقعه، وبدا ذلك كأنما هو انتصارٌ لتيّار سوزان رايس، والتي وقفت بشدّة تجاه أي تقارُب تمهِّد له زيارة من مكتب التحقيقات للخرطوم. ولكن ذلك لم يمض عليه وقت طويل حتى يُحسب في عداد المستقبل البعيد. فبعد ستة أسابيع فقط من اللحظة التي أرسل فيها ويليامز الرد، نُسفت سفارتا الولايات المتحدة الأمريكية في كينيا وتنزانيا في وقت واحد. وبالطبع كان هناك في الإدارة الأمريكيّة من عضّ نواجذ الندم، وتأسّف على عرضٍ جاء ممّن كانوا يسُبون بلادهم في العلن، ويُسبِّحون بحمدها في السر، لأنه لم يحن عذابها بعد!

مقدِّم العرض الذي كان ضمن جوقة المنادين بـــ"عذاب أمريكا" أيضا، لم يجد حرجاً في نفسه للإفصاح عن كل ذلك بحديث أشبه بالشماتة. فقد قال الدكتور قطبي المهدي: «**كان يمكن منع تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٨ لو كان مكتب التحقيقات الفيدرالي الـــ"إف بي آي" FBI قد أخذ المعلومات التي قدِّمت له عام ١٩٩٦**»... وأضاف: «**كانت لدينا معلومات مخابراتيّة كثيرة بشأن "عصبة" بن لادن كلها، مثل مَن هُم ومَن هي عائلاتهم وتعليمهم**»، وأكد أن: «**المخابرات السودانية كانت تعرف ما يفعلونه وعلاقتهم بأسامة بن لادن، فقد كانت لدينا صور لهم كلهم**»[٨٣]...

من قبل أن يكرّ القارئ البصر مرّتين في حديث القائل، فقد أكده للذين لا يقرأون الصُحف العربيّة، وذلك في لقاء مع مجلة "فانيتي فير" Vanity Fair الشهريّة المتخصّصة، أجراه معه ديفيد رور في يناير ٢٠٠٢، فقال: «**ان مكتب التحقيقات الفيدرالي لو انه قدم للخرطوم في فبراير ١٩٩٨ لتحليل المعلومات ذات الصلة بالارهابيين الذين كانت الخرطوم ترصدهم باستمرار، لربما لم يحدُث تفجير سفارتي الولايات المحدة في نيروبي ودار السلام في وقت لاحق من العام نفسه**».

الواقع، ذلك يصب في مصلحة الصحفي البريطاني المحضرم [illegible] هيرست" الذي تقرير له نفس السخونة في العدد الذي سبق ذلك (ديسمبر فبراير

٨٣ صحيفة الديلي تلغراف - ص ١٥، ٢٠

ديسمبر ٢٠٠٠) الذي ذكر أن: «**إدارة كلينتون رفضت عرضاً من المخابرات السودانية بشأن بن لادن وتنظيم القاعدة، ربما منع هجمات ٩/١١ وتفجير السفارتين في كينيا وتنزانيا، فقد عرضت تقديم معلومات بشأن ٢٢ رجلاً من ضمنهم بن لادن والظواهري ومحمد عاطف القائد العسكري للقاعدة**»... ولعله لن يفوت على فطنة القارئ أن تلك العروض التي انهالت من النظام "مكرهٌ أخاكَ لا بَطل" وذلك عقب فشل محاولة اغتيال مبارك في أديس أبابا، وما استلزمته من حصار دولي على النظام. كان قادته يظنون أن الكرم الحاتمي كفيل بتخفيفه. ويُلفِتُ النظر عبارة حادَّة لخَّص بها إعجاز رحلته تلك في تساؤلٍ طرحه: «**ولكن هل كان قطبي المهدي على علم بشيء خطير تحت مراقبته الشخصيَة يجري في أوساط الإسلاميين المتشدِّدين؟ وأجاب: يبدو أن الأمر كان كذلك**».[٨٤]

يقول المثل السوداني الدارج: "الثور كان وقع بتكتر سكاكينه"... طبقاً لذلك، فقد انهالت السكاكين من كل حدبٍ وصوب، فقد جاء التأكيد من مصادر شتى فيما بعد، منها أيضاً ما ذكره "كين سيلفرستين" في تقرير مطوَّل له بصحيفة لوس أنجلوس تايمز Los Angeles Times بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٩: «**عروض حكومة البشير قد تمَّ رفضها من قِبَل ادارة الرئيس كلنتون علي الرغم أنها تحمل عرضاً مغرياً بتسليم متهمين بتفجير سفارتي الولايات المتحدة في شرق أفريقيا**»... من جهة أخرى، كأنما منصور إعجاز أراد أن يُعضِّد ما سبق وذكره من قبل، فقد اشترك مع تيموثي كارني الذي عمل سفيراً لبلاده في الخرطوم منذ عام أغسطس ١٩٩٥ وحتى نوفمبر عام ١٩٩٧ في مقال مشترك بصحيفة الواشنطن بوست Washington Post بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠، ذهب في اتجاه تأكيد ذات المعلومات المُدوَّرة: «**عرضت الخرطوم لنا أفضل فرصة لجذب الراديكاليين الإسلاميين ووقف بن لادن مبكراً. إذا كان للولايات المتحدة الأمريكية أن تحسب إخفاقاتها التى قادت إلى هجمات الحادى عشر من سبتمبر، فإننا نحتاج إلى فهم إخفاقاتنا فى السودان**»... وعلى هذا المنوال تدفقت المعلومات، والتي لم تحرِّك شعرة حياء في نظام تعلَّق قلبه بالاستخبارات الأمريكيَّة، وادَّخر لسانه لسَبِّها!

بيد أن الذي يهُمنا من ذاك التسلسُل أن قوش وجد الأرض ممهَّدة بما ذكره سلفه قطبي المهدي. واتَّخذت العلاقة شكلاً آخر عندما قبلت الإدارة الأمريكيَّة ما رفضته مِن تمنعت حوله بالأمس، وكان ذلك بعد تفجير سفارتي بلادها في كينيا وتنزانيا، فأرسلت فريقاً كاملاً أقام بين ظهراني العُصبة ردحاً من الزمن، ذلك ما لم يشأ مصطفي عثمان اسماعيل وزير الخارجية الذي كان أكثر عُصبته لعناً للإدارة الأمريكيَّة، من الاعتراف به جهراً نهاراً، حيث قال بعد أسبوع واحد فقط أحداث سبتمبر ٢٠٠١ لعدد من المراسلين الأجانب في الخرطوم يوم ٢٠٠١/٩/١٩: «**إن**

---

٨٤ يذكر أن بعض تصريحات الإعلام وردت ذكرها في كتاب "سقوط الأسعة"، ولمزيد من التفصيل حول العلاقة بين الخرطوم وواشنطن، يمكن مراجعة الفصل، ص ٤٥١

فريقاً من وحدة مكافحة الإرهاب الأمريكية ووكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي موجودون في الخرطوم منذ أكثر من سنة»... ذلك يشبه ما يُقال: "كاد المريب أن يقول خذوني"، وبالطبع لن يفوت على فطنة القارئ أن التصريح الذي لم يُراعِ المشاعر الوطنيّة كانت الخرطوم تريد أن تستبق به غضبة الإدارة الأمريكيّة من أي إجراءات "ثأرية"، بعد كارثة أحداث سبتمبر!

من هذا المُنطلق، كان يسيراً على النظام أن يُقدِّم في طبق من ذهب كل المعلومات الخاصة بالجماعات التي استجارت به، دون أدنى اعتبار للعامل الديني والوازع الأخلاقي الذي ادّعوا رفع لواءه، وتضمّن ذلك معلومات عن أسامة بن لادن بعد أن اعترف بأحداث سبتمبر ٢٠٠١، إذ كثّفت الإدارة الأمريكيّة من ما أسمته بـــ"محاربة الإرهاب" كانت تلك سانحة لقوش ليُقدِّم لهم ما سيِّل لُعابهم. إذ فتحت السلطة للفريق الأمريكي المُقيم أبواب مكاتبها، بل ربما حتى غُرف نومها. فسرحت ومرحت وخرجت بصيدٍ ثمينٍ أعانها في التقاط كثير من ناشطي القاعدة المبثوثين في أرجاء الكون، وساعدها في إبطال عمليات وإجهاض خُططٍ وسدُّ ثغرات.

وفقاً للتقرير الذي تعرَّضنا له من قبل في صحيفة "لوس أنجلوس تايمز" بعد سنوات تُوِّجت العلاقة بين الاستخبارات الأمريكيّة وقوش، أو قُل الثمن الذي خبأه عن عُصبته، بنقله على متن طائرة خاصة في الأسبوع الثالث من شهر أبريل ٢٠٠٥ إلى مقر الوكالة في قاعدة "لانغلي" Langley بولاية فرجينيا، ولا شك أنه قرأ في لوح صغير يقبُعُ في واجهتها هذه العبارة، التي لا تُخفى على الناظرين: **"ستعرفون الحقيقة، والحقيقة ستجعلكم أحراراً من البؤس والجهل والمرض"**... ويبدو أن الإدارة تعمَّدت تسريبها لشيء أضمرته سيتضح له بعد حين... أجرى قوش اتصالات مع كبار المسئولين في المخابرات، على رأسهم السيد بورتر جي قس.

كانت تلك هي الزيارة الميمونة التي بَرَعَ كاتب التقرير في تصوير القادم الجديد: «**لقد فتحت طائرة المخابرات الامريكية أبوابها لرجل قصير، ممتلئ الجسم، يحمل وجه طفل في قامة رجُل ذو شارب رفيع، يدخن السجائر من غير أن يحترق بالثقاب، أنه الجاسوس قوش الذي عندما استقلّ الطائرة، كان هذا آخر العمل السري الذي قام به السودان من أجل تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة عن طريق استغلال علاقاته التاريخيّة مع المتطرِّفين لمصلحة الحرب على الإرهاب**»... وما لم يقُله الكاتب أن قوش قُدِّم له عرضاً في هذا الزيارة تاق له من البُعد، وهو مساعدته في الوصول لهرم السلطة، أي رئاسة الجمهوريّة، والواقع ليس وحده، فالمتابع لأنشطة هذه الوكالة الأخطبوطية يعلم تماماً، أن ما قُدِّم لقوش هو "الجزرة" التي تقدِّمها دوماً لكل من دخل دارها، باعتبارها إغراء لا يُقاوم!

تردَّد أن تلك الزيارة أعقبتها زيارة خرى، وجعلت العلاقة سالكة بين الطرفين في إطار ما يسمونه تلطفاً بـــ"التعاون الاستخباراتي"، كان قوش خلال تلك الفترة

يشعُرُ بأنه يقترب بصورة حثيثة نحو الهدف الاستراتيجي، وكان عليه أن يُضفي غموضاً على غموضه الذي اتسم به، وكان عليه أن يُظهر أقصى آيات الولاء للنظام الذي يعيش في ظله، وبصورة أكثر للرئيس، الذي كان آخر من يعلم أن "حامي" كُرسيِّه سيُصبحُ "حراميِّه" بعد حين! لهذا كانت تقارير قوش لعُصبته تتحدَّث بصورة متفائلة عن العلاقة التي تحسَّنت كثيراً مع الإدارة الأمريكية، بغضِّ النظر عن التجديد السنوي الذي يضع النظام في قائمة الدول السبع المُصنَّفة كدول راعية للإرهاب (إيران، السودان، سوريا، كوريا الشمالية، ليبيا، كوبا، أفغانستان)... الجدير بالذكر أن هذه القائمة التي ظلت ثابتة وصامدة لم تتغيَّر منذ سنوات، لم تخرُج منها سوى ليبيا بعد تسوية قضية لوكيربي وطائرة بان أمريكان... أما آخر تجديد تمَّ لنظام السودان فقد كان في أغسطس ٢٠١١، وتوالى ذلك منذ العام ١٩٩٣.

بالرغم من الانتقادات الحادة للنظام في مجال حقوق الإنسان وتعيين مقرِّر خاص تناوب على وظيفته شخصيَّات عدة، وبالرغم من أن وزير الخارجيَّة كولن باول وصف النظام في سبتمبر ٢٠٠٤ بارتكاب أسوأ إبادة جماعية في القرن الحادي والعشرين، لكن الواقع أن قوش أصبح يعني رقماً للإدارة الأمريكيَّة، ممثلة في جهاز استخباراتها. وهو يدرك أنه الجهاز الذي أطاح بحكومات، وطالما غيَّر رؤساء، بل دخل عقر دار بعضهم وعاد بهم مُكبَّلي اليدين كما مجرمو الشوارع!

وفقاً لتقرير لوس أنجلوس تايمز، فإن الزيارة رشح منها التالي:

- **أولاً:** إن المخابرات السودانية قامت بمصادرة أدلة، حصلت عليها عن طريق غاراتها على بعض أوكار الإرهابيين، وتسليمها إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI وقد تضمَّنت هذه الأدلة جوازات سفر مزوَّرة.
- **ثانيه:** لقد قام السودان بطرد المتطرِّفين وتسليمهم لوكالات مخابرات عربية متعونة مع المخابرات الأمريكيَّة (قاموا بتسليم جماعة الجهاد تكفيراً لذنبهم في أديس أبابا) وكما ذكرنا أيضاً، فقد اعترف "عبدالحكيم بلحاج" رئيس المجلس العسكري في طرابلس بتسليم النظام السوداني عشر عناصر لاستخبارات الرئيس المخلوع معمَّر القذافي. ومع ذلك عندما تسرَّبت الأنباء وسرت شائعات بتسليم مشتبه بهم للولايات المتحدة، أقسم الرئيس البشير الذي يحلو له ممارسة تلك العادة أمام الملأ في مؤتمر صحفي نهاية العام ٢٠٠١ وقال: «**أقسم بالله نحن لم ولن نسلم أحد مشتبه بهم الي الولايات المتحدة**».
- **ثالثا:** نجح النظام في إحباط بعض العمليَّات الإرهابيَّة ضد الولايات المتحدة الأمريكيَّة، واعتقل كل المتسللين الذين دخلوا إلى السودان، وهُم في طريقهم إلى العراق بنيَّة الالتحاق بالمقاومة.
- **رابعاً:** إن المخابرات السودانية قامت باحتجاز بعض المشتبه بانتمائهم لتنظيم القاعدة، وذلك من أجل أن يُجري عملاء في المخابرات الأمريكيَّة التحقيق معهم. المثير في الأمر، أن هذه المعلومات رفض صلاح قوش التعليق عليها

للصحيفة ولكنه قال: «**نحن نملك شراكة قوية مع المخابرات الأمريكيَّة والمعلومات التي زوَّدناهم بها كانت مهمَّة**»، وقد صدق!

آيات التطمين التي كان يذرُّها على سمع الرفاق في المكاتب المغلقة، نثر بعض منها على الناس، وهي ترمي أيضاً في اتجه التمويه الذي ذكرنا، فمن أجل هذه الغاية استرخص كل وسيلة، فقال متباهياً في حديث من أحاديثه القليلة بـــ: «**تمتع السودان بعلاقات ممتازة بنحو ٥٧ من الأجهزة المخابراتيَّة في العالم، بينها أمريكا وبريطانيا وفرنسا والصين والهند وإيران وأسبانيا. وأن العديد من ضُباط الجهاز يتلقون دورات تدريبيَّة في تلك البلدان**». وأكد في تصريح له بمدينة سرْت الليبية، على هامش اجتماع دوري لدول الساحل والصحراء: «**إن الصلات المخابراتية المتينة بأجهزة الـــ"إف. بي.آي" FBI والـــ"سي آي إيه' CIA، إضافة إلى البنتاغون، حالت دون اتخاذ مواقف وإجراءات مدمِّرة ضد السودان**»... ونفى في سياق ثان: «**اعتقال الأجهزة الأمنيَّة لنُشطاء سياسيين، ولكنه أقرَّ بالتحفظ على بضع عشرات لدواعي أمنيَّة، لكنهم ليسوا من السياسيين**».[٨٥]

تبعاً لذلك كان طموح قوش نحو رأس الهرم تتزايد يوماً إثر يوماً، واستقرّت في أذهان الكثيرين بما فيهم هو شخصياً عندما وصلت حركة العدل والمساواة إلى أمدرمان في مايو ٢٠٠٧، وهي العمليّة التي لعبها بمكر شديد (تفاصيل في فصل آخر) فبحُكم تحكّمه في كثير من الخيوط الرابطة للحركات المسلحة، كان قد تابع مسار الحركة، وأيقن أنها لابدَّ واصلة إلى أمدرمان، وأعدّ العُدَّة لكي تواجهها قوة أمنية من جهازه الذي تضخّم عسكرياً أسوةً بالقوات المسلحة، وكانت تقاريره لقيادته تتسم بالاستهانة بقوة الحركة، وإن لم يستبعد لها وصولها إلى مدينة أمدرمان، وحُجَّته في ذلك بـــ"استدراجها"، وبحسب تفسيراته الموغلة في التهاون، أنهم سيقبضون علي كوادرها كما الجرذان الصغيرة.. القيادة العسكرية، بما فيها الرئيس الذي يضع النياشين اللامعة، ووزير دفاعه الذي ترصّع النجوم كتفيه، لم يسألوا أنفسهم: كيف لا يمكن ضرب قوّة مسلحة في الصحراء بعيد عن عيون الرقباء، لا سيّما، وهي تقطع مئات الكليومترات دون أن تتعثر بحجر صغير في طريقها؟! على كلٍ، خابت توقعات قوش حينما استطاعت حركة العدل والمساواة الوصول للمدينة الهادئة أمدرمان، بما أسمته "عملية الذراع الطويلة" حيث فوجئت الدولة كلها بقوّتها وجسارتها، فارتبك دولابها واهتزّت أركانها، وأصاب الذهول سدنتها. واستمرّ ذلك الحال لعدّة ساعات. ولكن نتيجة لأخطاء فنيّة وإستراتيجيّة ارتكبها جنود الحركة، تولت القوة الأمنيّة السيطرة على زمام الأمور. ونال قوش بغيته فيما طمح وأراد، إذ ظهر أمام عُصبته والرأي العام بأنه حامي حمى الدولة، وأقام لذلك احتفالاً استعرض فيه قوة الجهاز العسكرية، وبذل فيه مزيد من الولاء، الذي طربَ له الرئيس "الراقص"!

---

٨٥ صحيفة الأحداث ٢٠٠٧/١٠/٢٩ - مصدر سابق.

ليس كل ما يشتهيه المرء يُدركه، فقد حدث عارض أدّى لتقليص طموحات قوش نحو الرئاسة! كان ذلك عند بداية الحديث عن ظهور قائمة تحمل أسماء ٥١ مسئولاً سودانياً، قيل أنهم مطلوبون للمحكمة الدولية، لكن الواقع أنها كانت في البداية أقل من ذلك بكثير.. كتب الصحافي الأميركي مارك جولدبيرج المتخصِّص في الشئون الأفريقية مقالاً تحليلياً في صحيفة نيويورك تايمز New York Times، وقال: «**يوجد اسم قوش ضمن لائحة قُدِّمت إلى مجلس الأمن تضم ١٧ شخصاً، ويُعتبرون من أهم الشخصيات المتهمة بإرتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور، ويعرقلون السلام في الإقليم**»، وأضاف أيضاً: «**إنه مسئول عن اعتقالات تعسُّفية والتضييق والتعذيب وإنكار حق المعتقلين في محاكمات عادلة**».. ووصفه بأنه "عقل الحكومة السودانية"[٨٦]... إذن الثابت إنه ضمن المطلوبين في قائمة المحكمة الدوليَّة، وكان إعلان المُشير عُمَر البشير في رأس القائمة قد قلل من أهمية الإعلان عن آخرين، لا سيَّما، إذ ما كان يُرجى منهم تقديم معلومات أو الظفر بأحدهم وتقديمه كشاهد ملك أو ذو ارتباطات باطنيّة بأجهزة حسَّاسة كما في حال قوش كما ورد ذكره.[٨٧] لكن أياً كان التفسير، فإن المعلومات السرية التي وصلت قوش والمتضمِّنة وجوده في القائمة، بدّد القليل من طموحاته في الوصول للقصر، وإن لم يلغها تماماً!

من أجل ذلك كرَّس قوش كل طاقاته وإمكانيات جهاز الأمن والاستخبارات من أجل أن يفلت المُشير عُمر البشير رئيس الجمهورية من مصير منتظر، وهو ما قد يعني في تفسير آخر إفلاته هو من ذات المصير إذا دارت الدوائر. التحليل عاليه ليس تكهُّنات يا عزيزي القارئ، فهذا ما سنقرأه معاً، وستلمسه أنت عن كثب في الوثائق التي ننشرها في هذا الكتاب. وهي إن "طيَّرت عصافير رأسك"، تُرى ما الذي يمكن أن تفعله برأس رجُل الأمن القوي؟! منطق الأشياء يقول بلا تنطع أو مكابرة، ثمَّة حقيقة أزليَّة تقول: "بمثلما تدين تُدان"، وبمثلما تبيح لنفسك الدخول في شئون الناس الخاصة، فللناس أيضاً أيادٍ يستطيعون بها اختراق ما ظننته حصنٌ حصين... عليه، نرجو ألا تقتل الدهشة رئيس جهاز الأمن والاستخبارات، الذي كان يعتقد أنه يعيش في كهفٍ مكين، وأنه عندما كان يصول ويجول في ردهات مملكته، والذي نحسبه أنه عندما تأمَّل بُنيانها المرفوع وعتادها المنصوب وتقنيتها المنشورة أرضاً وجواً، تمطَّى وتثاءب وقال لنفسه: إنها لن تبيد أبداً!

ستعلم يا عزيزي القارئ أن سعادة الفريق أوّل صلاح عبدالله قوش يجلس في العراء أو الهواء الطلق، وعليه ستُصبح الأسرار التي استخدم بعضها لأذى الناس، هي من نصيب هذا الشعب الصابر، الذي ظلّ يتابع حركاته وسكناته كشخصيّة أسطوريَّة، وصدّق ترهاته بأنه يعيش في كهفٍ منيع، لا يستطيع أي كائن من اختراقه أو حتى يمكن أن يقترب من حيطانه الصلدة!

---

٨٦ الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٨/٢١.

٨٧ ظهر من القائمة حتى الآن أربعة أشخاص، فإلى جانب المشير المذكور، هناك أيضاً أحمد محمد هارون، علي كشيب، وأخيراً عبدالرحيم محمد حسين الذي أعلن عنه في نوفمبر ٢٠١١.

ونختم بالذي بدأنا به قصة رجُلٍ مثير للجَدَل، وهو الأسباب الحقيقيَّة التي تقف من وراء إقالته من منصبه، ومن ثمَّ تجريده من جميع مناصبه وتكسير أجنحته. ونرصد هنا روايتين متقاربتين لمصادر عليمة:

- **الأولى:** ثلاثُ كلمات فقط أودت بقوش إلى مقصلة طالما نصبها لغيره، إذ تحدّث لنائبه الفريق أول محمد عطا المولى، بعفويَّة اعتاد أن يمارسها معه وهو مطمئن الفؤاد، ليس لأنه نائبه حسب الترتيب الوظيفي فحسب، ولكن لأنَّ له يدٌ سلفت عليه، فهو من زكّاه للقيادة السياسيَّة لهذا الموقع، ولهذا لم يكن يخطُر بباله أن يأتي سهمٌ من كنانته ليصيبه في مقتل.. قال قوش لعطا: «البلاد تقف في منعطف خطير لابد من تحرُّك لإنقاذه».. وبالرغم من أنه لم يُفصح عن صورة الإنقاذ الذي أشار إليه، إلا أنه عني بالنسبة لعطا أن الرجل يُزمعُ الانقلاب على السُلطة السياسيَّة. فغادره وذهب قاصداً الدكتور نافع علي نافع، مساعد الرئيس ونائب رئيس المؤتمر الوطني لشئون التنظيم، والرجل الذي يترأس تيَّاراً نافذاً ضمن تيَّارات كثيرة تتصارع في الخفاء للسيطرة الكاملة على السلطة، أكثرها تأثيراً تيَّار يرأسه علي عثمان طه النائب الأول والمنفذ الأول لفكرة الانقلاب فيما مضى... استمع له نافع فرأى أيضاً ما رآه حامل الوصيَّة، ورأى كذلك إنها فرصة لإنقاذ السُلطة من نوايا قوش لتي تعني انقلاباً عليها، فطلب من محمد عطا أن يذهبا معاً للمُشير البشير ليُعيد على مسامعه ذات الرواية، وقد فعل.. مما دفع الأخير لأن يستشيط غضباً، فهدَّأ نافع من روعه وطلب منه أن يترك الأمر له، وهو رجلٌ متمرِّس في المؤامرات بلا شك.. عمل على نصب فخاً لقوش، إذ ذهب في اليوم التالي للمشاركة في برنامج حواري في الإذاعة السودانية (مؤتمر إذاعي) وفيه قلل من شخصيَّة قوش متعمِّداً، وقال عنه إنه غير مخوَّل بالاتصالات التي يُجريها مع القوى السياسيّة تحت مظلة الوفاق الوطني، فلما سمع المعني هذا الحديث، استدعى في مكتبه بعض الصحافيين، وردَّ له الصاع صاعين وقال: إن ما يفعله يتم بمباركة الرئيس البشير ونائبه علي عثمان، وعليه فإن حديث نافع يخصه وحده.. وبالطبع هو لا يعلم أن الأول الذي قال عنه إنه حظي بمباركته سيستدعيه في بيت الضيافة كما ذكرنا في صدر هذا التحليل، ليخبره بأن الإنقاذ التي تفاني في خدمتها، قرَّرت أن تجازيه كما جوزي سنمار من قبل!
- **الثانية:** التفسير الثاني هذا لا يختلف كثيراً عن الأول، ففي إطار لعبة المقاصَّات التي تجريها أجهزة المخابرات التي تعض بعضها البعض حينما لا تجد من تعضه، تواتر حديث فحواه أن المخابرات الأمريكيَّة (سي آي إيه) سرّبت لربيبتها المصريَّة تطلعات قوش للرئاسة بما سبق وأشرنا له من تفاصيل في زيارته مقرَّها العتيد بولاية فرجينيا، وبالطبع هي – أي المخابرات الأمريكيَّة – تعلم أن المصريَّة سوف تقوم بتوصيله إلى الجهة المعنيَّة طمعاً في أجر المناولة.. ذلك ما حدث عند الزيارة المفاجئة التي قام بها الرئيس المصري

السابق حسني مبارك وبصُحبته اللواء عُمَر سليمان للخرطوم في أوائل نوفمبر ٢٠٠٨، وذلك لبضع ساعات، غادرها بعد ذلك إلى جنوب البلاد كأوّل رئيس مصري يزوره منذ العام ١٩٦٢، وقبل أن يُصبح دولة مستقلة.. الذي حدث في العاصمة الأولى إنهما أطلعا المُشير البشير بطموحات قوش وحذراه من مغبة "النوم في العسل" ممَّا حدا بالمذكور أن يطلع المحفل الماسوني الذي يدير السلطة من وراء قناع، واكتملت الرواية بالصورة التي ذكرناها في أولاً.. مع ذلك، نحن لا نرجِّح رواية على أخرى، لكن الثابت أن كليهما استندتا على خلفيَّة ما ذكرنا في سيرة الفريق أوّل صلاح عبدالله قوش، والتي سردناها بتفصيل نأمل أن يكون قد وضع النقاط على الحروف!

opeikandl.com

المَشْهَدُ الثالث

وتابِعُهُ "شَحَم ألبِل"!

من قبل أن نبدأ بنشر الوثائق المتبادلة بين رئيس جهاز المخابرات والأمن الوطني الفريق أول صلاح عبدالله قوش والمقدّم محمد حسّان بابكر "شحم ألبل"، والذي اتخذ من العاصمة الأثيوبية مقراً له، وهو وفقاً للوثائق يُعَدُّ عقد الواسطة بين جهاز الأمن والمخابرات، وعامليها وعُملائها المتعدّدين في الخارج، سواءٌ كان ذلك أفراداً أو تنظيمات أم جماعات، فجميع أنشطتها تصبُّ عنده، مثلما يبدو أنه مخوّلا بصناعة أحداث والتصرُّف فيها. ومن بين ذلك، هذه السلسلة من الوثائق لعمليّة مخابراتيّة أطلقوا عليها مصطلح "عملية الخنْدَق" ولا ندري سر التسمية، وإن كانت عبارة عن طلاسم مخابراتيّة لعمليات متعدّدة، مثلما يجرى أحياناً في أفلام وقصص الجاسوسيّة. لكن يبدو أنها ترتكز بشكل أساسي على سلسلة مختصّة بالمحكمة الجنائيّة وتوابعها. علماً بأن المنشور هذا يشي بحلقات قبله وأخرى بعده. وقد اجتهدنا من كم الوثائق التي بحوزتنا أن نضعها متسلسلة حتى يسهُل للقارئ متابعتها. وفيها سنكتشف كيفيّة إدارة جهاز الأمن لقضيّة المحكمة الجنائيّة التي أرّقت مضاجع أهل النظام بصورة عامة، وجهاز الأمن نفسه بصورة خاصة. وفي سبيل ذلك، اجتهد في إيجاد مخرج من ورطة أطبقت على خناق رئيس النظام وآخرين. وتتحدّث السلسلة عن بعض من هذه الملاحظات.

بداية، من هو مُحمّد حسّان بابكر "شحم ألبل".[88] واقع الأمر، نحن لا نعرفه، كما أنه ليس بذات الشُهرة التي يمكن القول أن الكثيرين يعرفونه. لأنه ببساطة يعمل في الكواليس كرجل أمن، وبالتالي لا يُحتقد أن من يعرفونه يتعدون دائرة أهله وأصدقائه وزُملائه في العمل، أو من عرفه هنا وهناك. لكن هذا لا يُنقِصُ من أهميته في القضيّة التي نحن بصددها. فهو على العكس تماماً، يعتبر شخصاً مهماً بين عُصبته الأمنيّة كما أشرنا. على كلٍ، سنسرد سيرته الذاتية من واقع ما خطه هو شخصياً بيده، وإن كانت لا تخلو من مبالغة. وفي التقدير تلك شيمة من شيم أهل الأمن عموماً. وهي ربما أوردها بتلك الصورة لكي يُقنع رئيسه بحُسن سيرته ونقاء سريرته.. والواقع أن السيرة الذاتية هذه، هي التي قدّمها لجاسوسة بريطانية "يورك"، عندما ازمع مواصلة

---

٨٨ - ... شحم ألبل، في نقاش عن محمد ألبل وفي واقع الأمر هو لقب لشيخ ... وقد ... عصبيته، التي عُرف بتعصبه وشرهه (ألح و...) وقد ساهمت لمهنته، ولخلفة عند... تعيشي ... وعاش سنيه في رض الحبشة، وغير معروف حتى الآن كم للمدعو حسّان صلة بكل هذا، ... شبهه في ... وهو على كل ليس بذي بأس في سبيل ما نحن بصدده.

دراساته العليا! والقاعدة تقول إن رجال الأمن الخدَّامون في الأنظمة الشموليَّة، كذبة إلاَّ من رحم ربي. ذلك بالطبع وفقاً للمنطق الذي يتسق مع طبيعة النظام، حيث يُصبحُ الكذب مثل الملح في الطعام، لا تستقيم معه سيرة أو يتوافق معه حدث إلا إذا كان مُبهَّراً ببُهار الكذب، ومطلياً بغلاف الرِّياء، ومتدثراً بلحاف النفاق.. **{.....إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ}** (غافر – ٢٨).

تقول السيرة الذاتية إنه عمل قنصلاً في سفارة السودان في أديس أبابا لفترة قصيرة، ربما بين العام ٢٠٠٧ و٢٠٠٩، والقنصليَّة هي الوظيفة التي تحتكرها الأجهزة الأمنيَّة في ظلِّ الأنظمة الديكتاتوريَّة، وذلك لغطاء عملائها ولممارسة أنشطة غير دبلوماسيِّة. وتواصل سيرته التي خطَّها بنفسه في هذه الوثائق فتقول، إنه تخرَّج في جامعة النيلين كلية الحقوق ١٩٨٧– ١٩٩٤ (لا ندري لماذا هذه الفترة طويلة نسبياً) وقال إنّه نال أيضاً دبلوم في القانون من نفس الجامعة في العام ١٩٩٨، وأضاف كورسات في جامعة يورك ببريطانيا، وذكر أنه كان ضمن وفد الحكومة المفاوض في محادثات أبوجا ٢٠٠٦، وكذلك محادثات نيفاشا ٢٠٠٣– ٢٠٠٥، وأشار إلى أنه في العام ٢٠٠٢ عمل مستشاراً في منظمة العمل الدوليَّة في إقليم البُحيرات العُظمي وموزمبيق والهند وسيريلانكا وبيرو وتيمور الشرقية (كل هذا في عام واحد، يا سُبحان الله!) وأجرى دراسات ميدانيّة لمركز كارتر ١٩٩٩– ٢٠٠١، وعمل محاضراً بكلية الدفاع الوطني، الخرطوم ٢٠٠٦، وعضو لجنة ما سُمِّي بـــ"٧/٧" لإعداد مسودّة الدستور لانتقالي، ومقرِّر في مفوضية أبيي ٢٠٠٥، وله إصداران، ويُجيد اللغة العربيَّة والإنجليزيَّة، بالاضافة إلى بدايات في اللغة الفرنسيَّة. ومع ذلك لسنا في حاجة إلى أن نصدِّق ما جاء في هذه السيرة الذاتيّة أو نكذِّبها. فالأمر سيَّان، فلو كان صادقاً فلنفسه، و ن كان مبالغاً – ولا نقول كاذباً – فعليها، ذلك لن يُنقص ممّا نحن فيه حبّة خردل!

- **أولاً:** تتنبأ الوثائق بأن العدد المذكور والمطلوب أكثر من شخص الرئيس البشير ورفيقه في الجريمة، وتذكر أسماء آخرين تظل تحوم حولهم، في محاولة لمعرفة ما إن كان الأمر سوف يمتد لهم أم سيتوقف في المذكورين. وتتحدث الوثائق بصراحة في أي احتمالات دون مداراة لما هو مطروح خلف الكواليس.
- **ثانياً:** على عكس الخطاب السائد والظاهر، وهو العنتريات التي لم تقتل ذبابة، فإن السلسلة تتحدَّث عن إمكانية اتباع طرق أخرى بناء على عملاء تشير إليهم بأسماء مستعارة (كودية) ويبدو أنهم من ذوي الصِلة بدوائر حكومية بخاصة البريطانية.
- **ثالثاً:** سوف ننشر الوثائق كما جاءت في صورتها الأصلية، أي دون تعديل لأي أخطاء لغويَّة أو طباعيَّة وردت فيها، تاركين ذلك لفطنة القارئ دون أن نتحمَّل تبعات ذلك.

- **رابعاً:** ربما اندهش القارئ الكريم مثلي عندما يطالع تغلغُل الجهاز وسط نُخبٍ غربيَّة عُرفت باهتمامها بالقضيَّة السودانيَّة وتظهر في الواجهة بصورة محايدة، في حين أنها على تنسيق تام معها.
- **خامساً:** الترجمة التي أجريناها لوثائق باللغة الإنجليزية، هي ترجمة بتصرُّف واختصرنا بعضها درءً لتكرار ملَّهُ الناس من كثرة ما طالعوه، بل يكاد المرء أن يقول حفظوه عن ظهر قلب. المهم، جنحنا نحو الاختصار والتركيز على الأهم، فالمهم.
- **سادساً:** هل قبض دانفورث الثمن؟ ومن هو دانفورث؟ جون دانفورث قس أمريكي وسيناتور جمهوري سابق عن ولاية ميسوري، وكان سفيراً أيضاً لبلاده في الأمم المتحدة. وقد تمّ تعيينه ممثلاً خاصاً للرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن وذلك في احتفال صغير جرى بحديقة الزهور يوم ٢٠٠١/٩/٩، أي قبل يومين فقط من كارثة الحادي عشر من سبتمبر. ولهذا تعطلت مهمته لأن الكارثة خلقت واقعاً جديداً، ولكن سرعان ما بدأ مهمته في ضوء تلك المعطيات، وفي ضوء تصميم الإدارة الأمريكيّة للوصول إلى حلٍ للمعضلة السودانيّة بأي صورة من الصور حتى يسهُل عليها تطبيق الإستراتيجيَّة التي توختها على هدى تلك الكارثة. ودانفورث، كما هو معلوم، بدأ رحلته باتفاقية جبال النوبة، ومنها انطلق إلى افاقٍ أرحب، انتهت بجمع العدوين اللدودين (الحكومة والحركة الشعبية) في مشاكوس وتوقيع الاتفاق الإطاري في يوليو ٢٠٠٢ ومنه إلى الاتفاق النهائي في نيفاشا في العام ٢٠٠٥ ليُصبحا شريكين بتشاكسٍ استمرّ طيلة الفترة الانتقاليّة، وتواصل حتى بعد أن انفصل الجنوب وأعلن عن دولة مستقلة.

لكن السؤال الذي تفصح عنه هذه لوثائق، ويُتوقعُ أن يثير جدلاً، ليس على مستوى الساحة السياسيّة السودانيّة فحسب، وإنما يمكن أن يمتد ذلك حتى الساحة الأمريكيَّة، حيث يتوقع أن تنبت أشجاراً من الاستفهامات بين الحزبين الرئيسين (الديمقراطي والجمهوري) ودانفورث ينتمي للأخير كما ذكرنا، والذي كان على سُدة السلطة برئاسة جورج بوش الابن، حينما تولى دانفورث تلك المهمَّة الخطيرة. فهل قبض دانفورث الثمن؟ اتهامٌ خطير بالطبع، سيَّما، وأن الخُطى التي بدا دانفورث في الملف السوداني بجبال النوبة وأنداحت دوائر إثر دوائر، لتُفضي في نهاية المطاف إلى انفصال ثلث السودان، بغضّ النظر عمَّا إذا كان هذا الانفصال جاء عن طريق استفتاء كرَّسته اتفاقيَّة السلام أو أنه جاء خبط عشواء كطلقة في الظلام باغتت القوى الوطنيَّة والديمقراطيَّة. يومئذٍ يصبح هذا السؤال مثل طبل أجوف قد يُحدث ضجيجاً كثيفاً عند قرعه ولكن يظل طبلاً.

هذا ما تشير إليه وثيقة خطيرة قد يترتب عليها فتح ملفات الحكومة السودانية في الكواليس، التي أدَّت إلى ذاك الاتفاق، ومن ثمَّ انفصال جزء من البلاد (حوالي ثلثها تقريباً) هل يمكن أن يكون ثمن ذلك كله، صفقة شراء سكر؟ نحن لا نرمي الكلام

على عواهنه، ولكن ستطالعون وثيقة تشير إلى صفقة في الخفاء في هذا الخصوص. والأخطر أن رجل الإدارة الإمريكيَّة، والممثل لأكبر رأس فيها يُهشم الحظر الذي صنعته يدها، وهو قانون المقاطعة الأمريكيَّة للحكومة السودانيَّة. فالوثيقة تتحدَّث عن تحايُل لا يليق برجل جمع بين السياسة والقداسة الدينيَّة، وإن كان منسجماً مع أفعال جهاز الأمن والمخابرات السوداني الذي لا يراعي قيماً ولا يرعى أخلاقاً. فكما هو معروف، يتعامل وفق منهج ميكافيللي، الغاية فيه تبرِّر الوسيلة.

من جانب آخر كان دانفورث وقت الحديث عن تلك الصفقة متواجداً في مكان آخر ولم يخلد للتقاعُد والاكتفاء بانجاز أكبر عمليَّة بين أطراف متصارعة تؤدي إلى انفصال جزء عن السودان، فقد كان دانفورث يمارس في مهمَّة تبشير سياسيَّة أخرى متعلقة بذات السودان التعيس، وهو وجوده ضمن طاقم مؤسَّسة تتحدَّث وثيقة أخرى عن ضلوعها في محادثات الدوحة بين الحكومة والأطراف الدارفوريَّة المتصارعة.. ودانفورث يقف في صفوف المكتب أو التنظيم الذي قالت الورقة عنه إنه يدير تلك العملية من وراء حجاب كسمسار "بروكر" Broker وبمالٍ معلوم، والمكتب يقف على رأسه السيد ماكفرلين، وهو رئيس جهاز الأمن القومي في عهد الرئيس رونالد ريغان.

ومعاً لنقرأ كتاباً مسطور لسلسلة الوثائق المذكورة.